

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والاقتصادية البارزة

The development report

A periodical report that deals with the prominent economic issues and its developmental progress



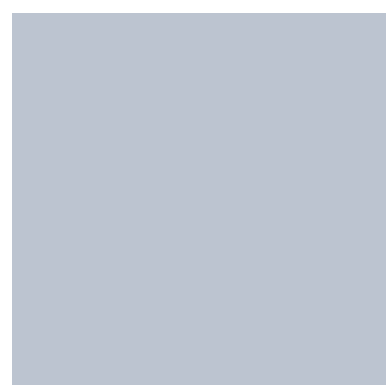
العدد الرابع عشر
كانون الأول ٢٠١٥

Volume Fourteen
December 2015

التقرير الإنمائي

كانون الأول ٢٠١٥

العدد الرابع عشر



التقرير الإنمائي



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

**The Consultative Center for
Studies and Documentation**

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخص ويترجم أهم الأبحاث
والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة ببلدان الصادرة عن
مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

إعداد: مديرية الدراسات الإنمائية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: كانون الأول ٢٠١٥ الموافق ربيع الأول ١٤٣٦ هـ

العدد: الرابع عشر

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانتزي وورلد
بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

٩		مقدمة العدد
١١		الفصل الأول: تقييم النظام المالي للنفط والغاز في لبنان
١٣		تقييم النظام المالي للنفط والغاز في لبنان
١٣		١. لمحة تاريخية عن النفط في لبنان
١٤		٢. أبرز النقاط المتصلة بالجوانب المالية الواردة في قانون الموارد البترولية في المياه البحرية (رقم ١٣٢)
١٥		٣. تطوّر العمل الحكومي في الملف النفطي
١٦		٤. العقود النموذجية لاستثمار الثروة النفطية والخيار الأنسب للبنان
١٦		١, ٤. عقود الامتياز أو الترخيص
١٧		٢, ٤. عقد المشاركة بالانتاج
١٧		٣, ٤. تقييم الخيار الأنسب للبنان
٢١		الفصل الثاني: النفايات الصلبة البلدية في لبنان
٢٣		١. مقدمة
٢٤		٢. لمحة عامة عن قطاع النفايات الصلبة في لبنان
٢٧		٣. السياسات والخطط الوطنية المتبعة لإدارة ملف النفايات الصلبة
٢٩		٤. الاطار التشريعي
٣٠		٥. المعاهدات الدولية
٣٠		٦. الخيارات المتاحة أمام لبنان لعلاج أزمة النفايات
٣٠		أولاً: إستعادة دور مؤسسات الدولة في إدارة هذا الملف
٣١		ثانياً. تطوير الجانب القانوني والمؤسسي
٣٢		ثالثاً. الجوانب المالية لإدارة النفايات الصلبة
٣٣		رابعاً. الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتقنية
٣٥		الفصل الثالث: ريادة الأعمال الاجتماعية في العالم العربي: تجارب لبنانية
٣٧		١. مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية
٣٧		٢. عوامل النجاح الأساسية لمؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية
٣٩		٣. عينة المؤسسات الاجتماعية الريادية في لبنان
٤١		٤. تقييم نجاح المؤسسات الريادية الاجتماعية في لبنان
		الفصل الرابع: تمويل الشركات الناشئة في مجال صناعة البرمجيات في لبنان:
٤٣		نظرة عامة على أهمية الرأسمال المخاطر

٤٥	١. ريادة الأعمال في لبنان
٤٦	٢. قطاع صناعة البرمجيات في لبنان
٤٨	٣. تطور التمويل عبر الرأسمال المخاطر في لبنان
٥٢	٤. تحديات تطوّر الرأسمال المخاطر في لبنان
٥٥	الفصل الخامس: مؤشرات وإحصاءات
٥٧	إحصاءات الدين العام في لبنان: الفصل الثاني من العام ٢٠١٥
٥٩	الاقتصاد اللبناني في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥-٢٠١٦
٦١	المراجع

مقدمة العدد

يتوقع أن يصبح لبنان بلداً منتجاً للمشتقات البترولية خلال العقد القادم، مما يفرض على المؤسسات وعلى الاقتصاد اللبناني تحديات وفرصاً كبيرة ينبغي الاستعداد للتعامل معها بكفاءة عالية، وذلك من خلال إعادة تشكيل إطار مالي جديد، من ضمن ترتيبات أخرى، تأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية المحتملة للثروة النفطية. إلا أن اختيار نظام مالي بترولي فعال وملائم يعدّ من الشروط الأساسية المسبقة لتصميم هذا الإطار المالي. ومع أن الحكومة اللبنانية توصلت الى إقرار مكونات هذا النظام إلا أنه لم يتم حتى تاريخه إقرار النظام المالي المنشود بالكامل لاعتبارات سياسية متعددة، خصوصاً مع تعاظم الشكوك والانتقادات بشأن النظام المالي المعتمد كخيار للبنان.

وعلاوة على ذلك، يشهد لبنان أزمة وطنية حادة في إدارة نفاياته الصلبة، حيث يتعذر حتى تاريخه إيجاد التسهيلات المناسبة للمعالجة والتخلص من الكميات المتزايدة لهذه النفايات الناتجة يومياً في منطقة بيروت وجبل لبنان. لذلك، باتت الحاجة الى خطة عمل طارئة تتصدر اهتمامات الجمهور والرسميين من أجل إيجاد حلول لهذه القضية المتفاقمة منها تنفيذ الاستراتيجيات على أساس مبادئ الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وكذلك التنفيذ الفعال للخطط الموضوعية لإدارة النفايات في بيروت الكبرى وبقية البلاد.

وعلى صعيد آخر، ينتشر في لبنان حالياً ما بات يعرف بـ«مشاريع الريادة الاجتماعية» (1)، بوصفها ظاهرة جديدة يتواءم فيها النشاط التجاري مع تحقيق الهدف الاجتماعي، وهي الآن موضوع بحث في مجال ريادة الأعمال. وغالباً ما ينظر إلى ريادي الأعمال الاجتماعي بوصفه فرداً يسعى إلى إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل اجتماعية ملحة، فضلاً عن اعتماده أساليب عمل أقرب إلى أساليب رجال الأعمال بالمفهوم التجاري.

في غضون ذلك باتت مشاريع التكنولوجيا العالية الناشئة (High-tech Start up) تشكل محورا رئيسياً في جدول السياسة الاقتصادية لمصرف لبنان (BDL). ففي شهر آب ٢٠١٣ أصدر مصرف لبنان التعميم رقم ٣٣١ الذي يسمح بموجبه للبنوك التجارية العاملة في لبنان باستثمار ما يصل إلى ٣٪ من أموالها الخاصة في رؤوس أموال الشركات الناشئة العاملة في مجال اقتصاد المعرفة. وهذه السياسة الجديدة من شأنها تحفيز البنوك التجارية للاستثمار في مشاريع التكنولوجيا الناشئة وحاضنات الأعمال ومسرّعات الأعمال وشركات رأس المال المغامر.

في إطار الأهداف المحددة في متابعة القضايا الإنمائية في البلاد يقارب العدد الرابع عشر من التقرير الإنمائي الموضوعات أعلاه ضمن ترتيب معيّن للفصول على النحو الآتي:

يتبع الفصل الأول الترتيبات الرئيسية الجارية بما خص الموضوع النفطي، محاولاً تقييم النظام المالي البترولي الذي اعتمده لبنان كخيار، والطرق التي ينبغي اعتمادها لتحسين النظام القائم بما يضمن أكبر حصة ممكنة للبنان.

ويقدم الفصل الثاني لمحة عامة عن ممارسات إدارة النفائات الصلبة الموجودة في لبنان، فضلاً عن توجهات السياسة العامة لبرنامج فعال لإدارة النفائات الصلبة في البلاد.

ويكشف الفصل الثالث عن خمس دراسات حالة ميدانية لمؤسسات ريادية اجتماعية تم اختبارها في لبنان، وصولاً إلى تقييم نقاط القوة والضعف لهذه المؤسسات في إطار عوامل النجاح المقترحة للمشاريع الريادية الاجتماعية بشكل عام.

ويتضمن الفصل الرابع مزيداً من المعلومات حول مشاريع التكنولوجيا العالية (hi-tech) الناشئة في لبنان، بالمقارنة مع بقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، إضافة إلى مصادر التمويل المحلية لهذه المشاريع، وأحجام أعمالها، والتحديات التي تواجهها.

وتشكل الإحصائيات حول الدين العام اللبناني حتى منتصف العام ٢٠١٥، ونتائج تقرير التنافسية العالمي فيما خص لبنان لعام ٢٠١٥-٢٠١٦، مضمون الفصل الخامس والأخير.

تقييم النظام المالي
للنفط والغاز في لبنان

تقييم النظام المالي للنفط والغاز في لبنان

١. لمحة تاريخية عن النفط في لبنان

بدأ التنقيب عن النفط في لبنان أيام الانتداب الفرنسي عقب إصدار المفوض السامي الفرنسي هنري دو جوفنيل عام ١٩٢٦ تشريعاً أجاز فيه التنقيب عن مناجم النفط والمعادن واستثمارها واستخراجها، ولاحقاً أجري العديد من الدراسات لمعرفة واقع الثروات المعدنية والغازية الموجودة في لبنان، أبرزها الدراسة التي أعدها الباحث الفرنسي لويس دوبرتريه Louis Dubertre في العام ١٩٣٢، ودراسة أخرى أجراها الجيولوجي الأميركي جورج رينوارد Renouard عام ١٩٥٥ توقع فيها وجود نفط في لبنان.

وفي العام ١٩٤٦، قامت شركة نفط العراق IPC بأعمال الحفر في منطقة تربل في الشمال، وفي العام ١٩٥٣ تمّ حفر بئر أخرى في منطقة يحمر في البقاع الغربي، وبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ قامت شركة ألمانية بحفر بئر لمصلحة الشركة ذاتها في منطقة عدلون، وفي العام ١٩٦٣ عمدت شركة إيطالية إلى حفر ثلاث آبار موزعة على قرى سحمر وتل زنوب (البقاع) وعبرين شرق البترون.

بعد ذلك، تعاقدت الحكومة اللبنانية سنة ٢٠٠٢ مع شركة سبكتروم الإنكليزية التي قامت بإجراء مسح ثنائي الأبعاد غطّى كامل الساحل اللبناني، توصلت بنتيجته إلى وجود محتمل للنفط والغاز في باطن هذا الساحل.

ولاحقاً استكملت شركة (جي أي س) التروجية أعمال البحث بمسح ثلاثي الأبعاد في الموقع نفسه أظهر وجود كميات وافرة من النفط في الشمال مقابل ساحل العبدية.

وأجرت شركة P.G.S مسحين ثلاثي الأبعاد في العامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، أحدهما ضمن المياه اللبنانية والآخر ضمن المياه اللبنانية- القبرصية، تبين من خلالهما وجود كميات تجارية من النفط قد تصل إلى ٥٠ في المئة، واحتمال امتلاك لبنان مخزونات تصل إلى ٨ مليارات برميل.

بعد ذلك أعيد ملف النفط إلى الواجهة مع إعلان شركة نوبل للطاقة الأميركية في ٢٢ حزيران ٢٠١٠ عن وجود حقل هائل للغاز يسمى "Leviathan" يحوي ما لا يقل عن ١٦ تريليون قدم مكعب وذلك في منطقة تقع قبالة الشواطئ اللبنانية في منطقة بحرية دولية بين حدود فلسطين البحرية وقبرص.

وبتاريخ ٢٤ آب ٢٠١٠ صدر قانون الموارد البترولية في المياه البحرية اللبنانية رقم ١٣٢. ثم أعقبه

عدة مراسيم تنفيذية هي: مرسوم هيئة إدارة قطاع البترول (رقم ٧٩٦٨ صادر في ٧ نيسان ٢٠١٢)، و مرسوم تعيين مجلس إدارة هيئة إدارة قطاع البترول (رقم ٩٤٣٨ صادر في ٤ كانون الأول ٢٠١٢)، و مرسوم تأهيل الشركات مسبقاً للإشتراك في دورات تراخيص للأنشطة البترولية (رقم ٩٨٨٢ صادر في ١٦ شباط ٢٠١٣)، و مرسوم الأنظمة والقواعد المتعلقة بالأنشطة البترولية تطبيقاً للقانون رقم ١٣٢ (رقم ١٠٢٨٩ صادر في ٣٠ نيسان ٢٠١٣) .

٢. أبرز النقاط المتصلة بالجوانب المالية الواردة في قانون الموارد البترولية في المياه البحرية (رقم ١٣٢)

١،٢- المادة ٣

نصّت المادة ٣ من القانون ١٣٢ على إيداع العائدات المحصّلة من قبل الدولة والناجمة عن الأنشطة البترولية أو الحقوق البترولية في صندوق سيادي، على أن يحدد نظام الصندوق وإدارته «ووجهة استثمار وتوظيف واستعمال العائدات بموجب قانون خاص بالاستناد إلى مبادئ وأسس واضحة وشفافة للتوظيف والاستعمال، تحتفظ من خلالها الدولة برأس المال وبجزء من عائداته بمثابة صندوق استثماري للأجيال المقبلة، وتصرف الجزء الآخر وفقاً لمعايير تضمن حقوق الدولة من جهة، بما يجنب الاقتصاد أي انعكاسات سلبية محتملة على المدى القصير والطويل من جهة أخرى»^(١).

٢،٢. المواد ٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥

المادة ٤١ : تنصّ على وجوب دفع رسم للدولة مقابل استخدام المنطقة الخاضعة لاتفاقية الاستكشاف والإنتاج. وقد حدد المرسوم رقم ١٠٢٨٩ تاريخ ٣٠/٤/٢٠١٣ في المادة ٦٨ منه قيمة هذا الرسم على الشكل التالي: عن السنة الأولى ٢٥٠ دولاراً للكلم المربع الواحد وعن السنة الثانية وما يليها ٤٠٠ دولار للكلم المربع الواحد.

المادة ٤٢ : تنص على توزيع حصص أطراف الاتفاقية في البترول المستخرج إلى إتاوة للدولة وبترول كلفة وبترول ربح.

المادة ٤٣ : تتضمن طريقة استيفاء الدولة للإتاوة المستحقة وحجمها وقيمتها ، وذلك بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

المادة ٤٤ : تنص على تحديد طريقة احتساب وتوزيع الحصص المتعلقة ببترول الكلفة وبترول الربح بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

المادة ٤٥ : تنص على إخضاع جميع الأنشطة البترولية والحقوق البترولية الواردة في القانون للأنظمة الضريبية.

١- راجع قانون الموارد البترولية في المياه البحرية ، المادة ٣

٣. تطوّر العمل الحكومي في الملف النفطي

أطلقت الحكومة اللبنانية في ١٥ شباط من العام ٢٠١٣ دورة تأهيل الشركات النفطية، حيث قامت هيئة إدارة قطاع البترول خلال هذه المرحلة بتقييم مؤهلات وقدرات الشركات النفطية صاحبة العروض المقدمة لاكتساب حقوق استكشاف وإنتاج البترول، ثم رفعت تقريرها إلى وزير الطاقة الذي اتخذ القرار النهائي بقبول أو رفض الشركات المتقدمة، والتي بلغ عددها ٥٢ شركة عالمية من بلدان أوروبية وآسيوية وأميركية وعربية. والملاحظ أن أي شركة سعودية أو قطرية لم تتقدم لهذه الدورة. وبعد إخضاع هذه الشركات للمعايير التي فرضتها الهيئة ووزارة الطاقة تم تأهيل ٤٦ شركة فقط، من بينها ١٢ شركة صاحبة حق مشغلة و ٣٤ شركة صاحبة حق^(٢) غير مشغلة^(٣).

بعد ذلك أعلن وزير الطاقة في ٢٠١٣/٥/٢ عن الإعداد لإطلاق دورة التراخيص الأولى بعد إنجاز تأهيل الشركات. لكن ذلك بقي عملياً متوقفاً على إصدار الحكومة لمرسومي "تقسيم المياه البحرية اللبنانية إلى بلوكات" و مرسوم إطلاق دورة التراخيص، فضلاً عن إقرار نموذج "اتفاقية الاستكشاف والإنتاج" الذي لم يحصل حتى تاريخه، بعد أن كان متوقعاً إقراره بتاريخ ٢ أيلول ٢٠١٣ كحد أقصى. وبالإجمال هناك العديد من الخطوات الإجرائية التي ينبغي إنجازها حتى يأخذ هذا الملف طريقه إلى التنفيذ. وهذه الخطوات نستعرضها بإيجاز على الشكل التالي:

– توقيع مجلس الوزراء اللبناني على مرسوم مسودة اتفاقية الاستكشاف والإنتاج لاعتمادها في العلاقة مع الشركات المتقدمة التي رست عليها المناقصات، لمنحها حقوق الاستكشاف والإنتاج.

إتمام عمليات المناقصة بين الشركات المتأهلة، وتوقيع العقود مع الشركات صاحبة العرض الأفضل كي تتمكن من بدء عملها، علماً أن الموعد الذي كان محدداً لإتمام هذا الأمر هو شهر شباط ٢٠١٤.

– توقيع مجلس الوزراء على مرسوم تقسيم البلوكات البحرية الذي يحدد عدد المكامن الإجمالية، ومساحة كل منها وفقاً لإحداثيات تقنية محددة.

– إتمام ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص عبر تصديق المجلس النيابي اللبناني على اتفاقية الترسيم الموقعة بين الحكومتين اللبنانية والقبرصية منذ العام ٢٠٠٧، أو إعادة النظر بتلك الاتفاقية، وحل مسألة المنطقة المتنازع عليها مع الكيان الصهيوني خاصة بعد اكتشاف حقل "كاريش" الغازي الواقع في المنطقة المحاذية للحدود اللبنانية الجنوبية. وكذلك في حال تقرر القيام بأعمال الاستكشاف في المكامن المحاذية للحدود البحرية الشمالية مع سوريا، فيقتضي حل إشكالية النقطة رقم ٧ والتداخل بالحدود البحرية مع سوريا.

٢– وهي الشركة المساهمة التي تساهم في الأنشطة البترولية وفقاً لقانون الموارد البترولية من خلال اتفاقية استكشاف وإنتاج بترولي أو رخصة بترول تخولها العمل في قطاع البترول

٣– وهي الشركة التي يوافق على تعيينها مجلس الوزراء لتقوم لصالح أصحاب الحقوق البترولية بتنفيذ الأعمال اليومية الخاصة بإدارة الأنشطة البترولية.

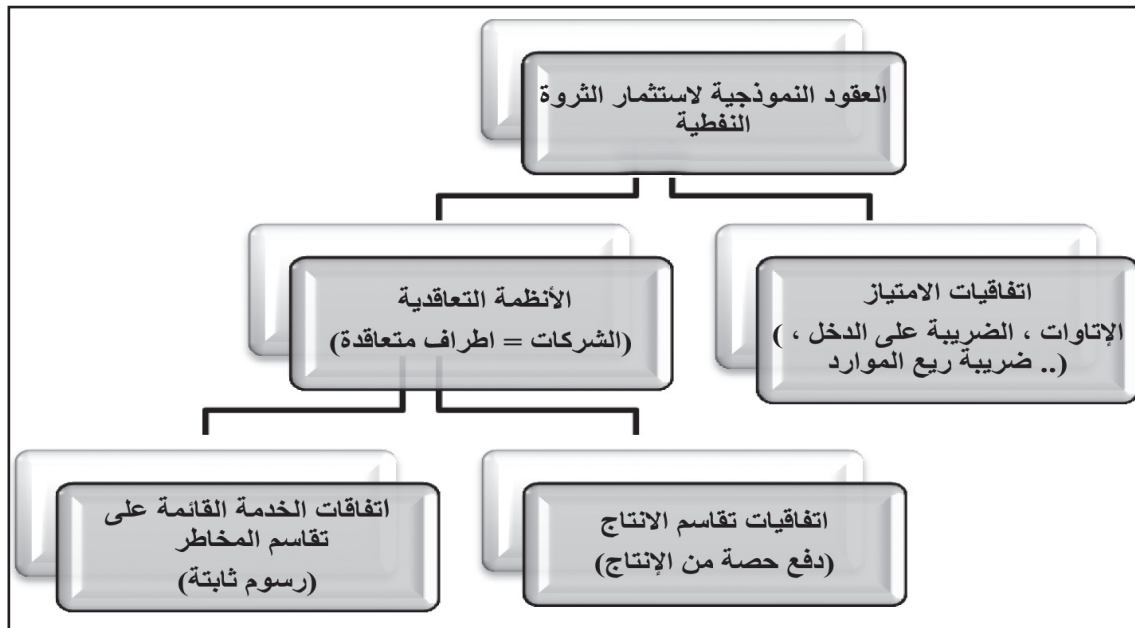
– الاتفاق على عدد المكامن البترولية التي سوف يتم تلزيمها في دورة التراخيص الأولى ومواقعها، علماً أن وزارة الطاقة كانت قد اقترحت البدء بتلزيم خمسة مكامن من أصل المكامن العشرة الموجودة، بينما يصّر بعض الوزراء على تلزيم كامل البلوكات دفعة واحدة.

– إصدار قانون خاص يحدد نظام إدارة الصندوق السيادي ووجهة استثمار العائدات النفطية وتوزيعها واستعمالها، ومسألة ارتباط هذا الصندوق بموازنة الدولة أو عدمه، وإشكالية إطفاء الدين العام بشكل يؤمن حصة خزينة الدولة من تلك العائدات والمحافظة على العائدات النفطية والغازية لاستعمالها في مشاريع استثمارية طويلة الأمد، وآلية إطفاء ذلك الدين.

٤. العقود النموذجية لاستثمار الثروة النفطية والخيار الأنسب للبنان

تنقسم عقود استثمار النفط والغاز إلى نوعين أساسيين هما: نظام مبني على أساس الامتياز أو الترخيص ونظام مبني على أساس تعاقدية وتقاسم الإنتاج.

رسم بياني رقم ١: العقود النموذجية لاستثمار الثروة النفطية



١,٤. عقود الامتياز أو الترخيص (Concessionary Contracts)

يعتبر عقد الامتياز أقدم أنواع العقود، والذي تمنح الدولة بمقتضاه الشركة الأجنبية الحق في البحث والتنقيب عن الموارد النفطية الكامنة في إقليمها أو في جزء منها، والحق في استغلال وإدارة هذه الموارد والتصرف فيها لفترة زمنية معينة مقابل حصول هذه الدولة على مبالغ مالية مقطوعة محددة سلفاً بمعزل عن كمية الانتاج. وبالإضافة إلى هذه المبالغ، فإن عقود الامتياز الحديثة تشمل أيضاً الإتاوات والضريبة على الدخل وضريبة ريع الموارد والضرائب غير المباشرة. مع اختلاف شروط ومكونات هذه الواردات باختلاف العقود والزمان والمكان.

٢,٤. عقد المشاركة بالانتاج (Production Sharing Agreement)

هو عبارة عن عقد تمنح بموجبه الدولة مالكة الأرض ترخيص حصري للمتعاقدين، للقيام بأنشطة الاستكشاف في الحقل النفطي مع تحمّله لجميع مخاطر الاستكشاف.

ففي حالة الاكتشاف التجاري والبدء بالإنتاج، يحصل المتعاقد على جزء من الإنتاج من أجل تغطية تكاليف الاستكشاف. وهذا الجزء يسمى بترول الكلفة (Cost Oil). أما الجزء المتبقي من الإنتاج فهو يسمى بترول الربح (Profit Oil) ويتم تقاسمه بين المتعاقد والدولة .

وتتضمن عقود تقاسم الإنتاج عناصر مالية تمثل إيرادات الدولة والتزامات تجاه المتعاقد نذكر منها:

– حصة الدولة من بترول الربح (عينا أو نقدا) (Profit Oil)

– ضريبة على الدخل ((Corporate Income Tax)

– بترول الكلفة (Cost Oil)

– الإتاوة (Royalties)

وبالإجمال فإن الشروط التعاقدية تتفاوت نسبياً بين دولة وأخرى وحوض وآخر ، أي بمعنى آخر تبعاً لاختلاف الزمان والمكان.

٣,٤. تقييم الخيار الأنسب للبنان

وضع قانون الموارد البترولية الإطار المالي لقطاع النفط والغاز كما سبق وأشرنا ، والذي جرت على أساسه صياغة نموذج اتفاقية المشاركة في الانتاج التي تنتظر موافقة مجلس الوزراء عليها لإقرارها . وقد يصف البعض النظام المالي لقطاع النفط في لبنان بأنه هجين لأنه يستخدم الإتاوات مع المشاركة بالأرباح، لأن الإتاوة تُعتبر عادة من خصائص نظام الامتياز. إلا أن الغاية الأساسية لأي نظام مالي نفطي تبقى تحصيل أعلى مردود مالي للدولة من استغلال ثروتها النفطية. ولذلك نلاحظ أن الأنظمة النفطية التعاقدية في العالم تحتوي على الإتاوات كجزء لا يتجزأ منها. ففي السابق كانت الإتاوات تُستخدم لتعويض نقل ملكية الدولة للنفط المستخرج إلى الشركات ، بينما أصبحت الآن تُستخدم لتحصيل إيرادات مسبقة.

ولمزيد من التوضيح نعرض فيما يلي بإيجاز العناصر المالية المشتركة للعقود النفطية :

١. الإتاوة

تُحتسب الإتاوة بحسب القانون على أساس يومي كنسبة من كمية المنتجات البترولية المستخرجة. وذلك قبل تقسيم هذا الانتاج إلى بترول كلفة وبترول ربح. وقد تم تحديد الإتاوة على الغاز في اتفاقية الاستكشاف والانتاج (في لبنان) كنسبة مئوية ثابتة قدرها ٤ ٪ من الانتاج تدفع عينا للدولة . أما الإتاوة على البترول المستخرج فتحسب استناداً إلى نسب تصاعدية مرتبطة بكمية النفط المستخرجة بحسب الجدول أدناه الوارد في اتفاقية الاستكشاف والانتاج :

جدول ١ : النسبة التصاعدية للإتاوة المقررة على النفط في لبنان

الانتاج اليومي (برميل في اليوم)	نسبة الإتاوة (%)
أقل من ١٥٠٠٠	٥
١٥٠٠١ - ٢٥٠٠٠	٦
٢٥٠٠١ - ٥٠٠٠٠	٧
٥٠٠٠١ - ٧٥٠٠٠	٨
٧٥٠٠١ - ١٠٠٠٠٠	١٠
أكثر من ١٠٠٠٠٠	١٢

المصدر : مسودة اتفاقية الاستكشاف والانتاج

وهذه النسب تتوافق إلى حد بعيد مع النسب المعتمدة عالمياً لدى الدول النفطية التي تعتمد أنظمة تقاسم الإنتاج. وفي مطلق الأحوال فإنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من حصة الدولة الإجمالية من قيمة البترول المستخرج.

٢. بترول الكلفة

تنص المادة ٧٦ من المرسوم ١٠٢٨٩ على تحميل الشركة صاحبة الحق بالاستثمار جميع تكاليف تنفيذ الأنشطة البترولية التي تشارك فيها. فتسدد هي الكلفة نقدياً على أن يتم تعويضها بكميات من النفط المستخرج كبتترول كلفة وفق نسبة تحدد في اتفاقية الاستكشاف والانتاج. وعندما تتخطى التكاليف القابلة للإسترداد قيمة بترول الكلفة المتاح يتم ترحيل الزيادة غير المستردة إلى فصول لاحقة حتى استردادها بالكامل. ويترواح عالمياً الحد الأقصى لكلفة الاسترداد ما بين ٤٠ - ٦٠ ٪ من اجمالي النفط المستخرج (Tordo، 2007).

٣. بترول الربح

يُطلق على النفط أو الغاز المتبقي بعد استرداد الشركة النفطية تكاليفها عبر اقتطاعها من النفط أو الغاز المتاح بترول الربح . ومن الواضح أن مقدار هذا البترول يتأثر بالكامل بكمية بترول الكلفة الذي بقي في التشريع اللبناني دون سقف أعلى محدد له . وتنص المادة ٧٧ من المرسوم ١٠٢٨٩ على تقاسم بترول الربح بين الدولة وصاحب الحق وفق مقياس يتغير بحسب تغير العامل ((R-Factor، والذي يرتبط بالتدفقات النقدية المتراكمة فصلياً من جهة وبالنفقات الرأسمالية المتراكمة فصلياً أيضاً .

أما طريقة احتساب العامل (R) فهي تحدد في اتفاقية الاستكشاف والانتاج عن طريق المزايدة التي سيتم اجرائها، وذلك على الشكل التالي :

جدول ٢ : احتساب حصة الدولة من بترول الربح بحسب العامل R-^(٤)

عامل - R > ١	الحصة الأدنى للدولة (A) %
عامل > ١ RB > R-	تترواح حصة الدولة ما بين الحد الأعلى والأدنى بحسب المعادلة %(between A and B)
عامل - R < RB	الحصة الأعلى للدولة (B) %

المصدر : مسودة اتفاقية الاستكشاف والإنتاج

٤. الضريبة على ربح الشركات

حددت المادة الثالثة من مسودة قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة النفطية ضريبة الدخل المتوجبة على الأرباح التي يجنيها أصحاب الحقوق، وأصحاب الحقوق المشغلون، والمقاولون، والمتعاقدون الثانويون بنسبة ١٥ ٪. وتبقى قيمة هذه الضريبة مرهونة عملياً لنتائج المزايدة وبالمعدل النهائي للعامل (R) أي بحسب اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.

٥. تدريب العاملين اللبنانيين في الأنشطة البترولية :

تنص المادتان ١٥٥ و ١٥٦ من المرسوم ١٠٢٨٩ على إلزام صاحب الحق والمشغل بإعطاء أولوية لتوظيف اللبنانيين في مختلف مراحل ومستويات الأنشطة البترولية، وذلك وفق برامج تحدد بالتشاور مع الوزير. وكذلك توفير التدريب لموظفي الدولة المنخرطين في إدارة الموارد البترولية ورصد الأنشطة البترولية والأنشطة المرتبطة بها. وتُلزم اتفاقية الاستكشاف والإنتاج الشركة أيضاً بأن تدفع رسوماً من أجل تدريب موظفي القطاع العام في أعمال متعلقة بالنفط والغاز بقيمة ٣٠٠٠٠٠٠ دولار في السنة (ترتفع بنسبة ٥ ٪ كل سنة). وتستمر هذه العملية حتى بدء عملية الإنتاج، وبعدها تصبح الرسوم ٥٠٠٠٠٠ دولار (ترتفع بنسبة ٥ ٪ كل سنة). علماً أن هذه التكاليف قابلة للاسترداد. كما أن المادة ٦٧ من قانون الموارد البترولية تفرض على صاحب الحق والمشغل إعطاء الأولوية للشركات اللبنانية في مجال الإنتاج وتوريد المنتجات والخدمات المتعلقة بالأنشطة البترولية وفق شروط المنافسة العادلة.

٦. تقييم حجم حصة الدولة استناداً إلى الخيارات المالية للبنان

نظراً لارتباط حجم بترول الكلفة وبترول الربح بنتائج المزايدة واتفاقية الاستكشاف والإنتاج، فمن المتوقع أن يكون هناك أكثر من سيناريو لحصة الدولة، منه ما توصل إليه صندوق النقد الدولي (IMF)

$$٤ - العامل R- بحسب الاتفاقية هو بين 1 و RB وتُحدد حصة الدولة تبعاً للمعادلة التالية : A + [(RB-1) \times (R-1) \times (B-A)]$$

في حين أن A هي الحصة الأدنى للدولة

و B هي الحصة الأعلى للدولة

استناداً إلى المعطيات الموجودة في اتفاقية الاستكشاف والإنتاج وفق سيناريوهات ثلاثة لحصة الدولة: متدنية ومتوسطة وعالية، وذلك بحسب الجدول رقم ٣ أدناه:

جدول ٣ : مقارنة لحصة الدولة الكاملة من الأنشطة البترولية بحسب النظام المالي

عالية	متوسطة	متدنية	العناصر المالية
٤ ٪ للغاز ١٢-٥ ٪ متحركة على أساس حجم الإنتاج اليومي للبترول			الإتاوة
٥٠ ٪	٧٥ ٪	١٠٠ ٪	الحد الأقصى لاسترداد الكلفة
عامل - R لاقتسام بترول الربح			
٥٠ ٪	٣٠ ٪	٢٥ ٪	عامل - $R > 1$
٧٥-٥٠ ٪	٣٠-١٠ ٪	٢٥-٤٥ ٪	عامل - $R > 3$
٧٥ ٪	١٠ ٪	٤٥ ٪	عامل - $R < 3$
١٥ ٪			الضريبة على الدخل
١٠ ٪			الضريبة على توزيع الأرباح
١٠ ٪			الضريبة على عائدات الفوائد

المصدر : (Jarmuzek, Mesa Puyo, & Nakhle, 2014)

الفصل الثاني

النُفَايَات الصُّلْبَةُ البلدية في لبنان

النفايات الصلبة البلدية في لبنان

١. مقدمة

أعدت "الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات في دول المشرق والمغرب العربي" تقييماً عن وضع النفايات في لبنان، وذلك بالتزامن مع تفاقم مشكلة إدارة النفايات الصلبة وتضارب الحلول والمصالح في هذا المجال. وتهدف هذه الشبكة إلى إرساء الأطر المؤسسية لمبادئ الإدارة المستدامة للنفايات الصلبة في دول المشرق والمغرب العربي. وبحسب التقييم المشار إليه يتبين أن الإنفاق على إدارة النفايات الصلبة في لبنان هو الأعلى في المنطقة، ولكن بفاعلية أدنى من المستوى المطلوب كما يتضح من خلال الجدول رقم (٤):

جدول ٤: الإنفاق على إدارة النفايات الصلبة للدول الأعضاء في الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات في دول المشرق والمغرب العربي

	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	موريتانيا	المغرب	فلسطين	سوريا	تونس	اليمن
الكلفة الكلية المقدرة لإدارة النفايات الصلبة (مليون دولار)	٦٧,٢	٨٥ (القاهرة)	٤٨,٨	٢٧٢	١٠	٦٤,١	١١,٢	٩٧	٥٤,٢	٣٩,٧
متوسط الكلفة لكل فرد (\$)	٠,٩٥	٤,٧	٨/١٤	٦٤,٧	٢,٨٥	٢		٤,٧٥	٥,٦	١,٦٤
متوسط الكلفة من إجمالي الناتج المحلي (%)	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,١٩	٠,٧٨	٠,٠٣	٠,٠٥		٠,١٨	٠,١٣	٠,١٥
متوسط الكلفة لكل طن من النفايات (\$)	٧,٢٢	٥٨,٢	٢٢,٨	١٤٠,٢	٢٢,٢	١٢,٣	٩,٣	٢١,٥	٢٤	١٠,٦

المصدر: (SWEEPNET، The Solid Waste Management Situation in Mashreq and Magreb Countries: Update on the Challenges and Opportunities، 2012)

يُذكر أن عدد السكان المقيمين في لبنان سنة ٢٠١٣ قد بلغ حوالي ٥,٦ مليون نسمة، يتركز نصف هذا العدد تقريباً في منطقة بيروت الكبرى وضمن محافظة جبل لبنان. ومما يساهم في تفاقم مشكلة النفايات وجود عوامل عديدة أبرزها ما يلي :

- النمو السكاني.
- النمو السريع للمناطق الحضرية والمدن الكبرى.
- غياب الإطار التشريعي وضعف تنفيذ القوانين.
- التناقض في السياسات البيئية، حيث يجري اعتماد خطط طوارئ قصيرة الأجل تُمدد باستمرار بدلاً من اعتماد استراتيجيات مستدامة وفعالة.
- العادات الاجتماعية التي لا تُشجع على تخفيض حجم النفايات.
- ميل الأفراد إلى استخدام المواد الجديدة بدل المستعملة.
- زيادة عدد النازحين السوريين بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢. لمحة عامة عن قطاع النفايات الصلبة في لبنان

٢,١ تحديد النفايات الصلبة المنزلية:

تُنسب كلمة نفايات عموماً إلى المواد المستهلكة أو الناتجة عن نشاط أو عملية ما، والتي تصبح، بسبب خصائصها الفيزيائية أو الكيميائية والبيولوجية، عديمة الفائدة ولهذا السبب يتم التخلص منها . تُصنّف النفايات عادة بحسب التصنيف الأولي المستند إلى نوعية النشاط المولّد لهذه النفايات كالنفايات المنزلية ، والنفايات الصناعية ، والنفايات الزراعية ... ، وقد تُصنّف أيضاً بشكل ثانوي تبعاً لطبيعتها الفيزيائية كالنفايات السائلة والصلبة والغازية والخطرة.

بناءً على ما سبق يمكن حصر أنواع النفايات الصلبة في لبنان بأربعة أنواع رئيسية كالآتي :

النفايات الصلبة البلدية ، بما فيها المنزلية والتجارية.

النفايات الصناعية التي تنتج عن الأنشطة الصناعية بأشكالها الخفيفة والثقيلة .

النفايات الزراعية الناتجة عن أنشطة الغابات وإنتاج المحاصيل الزراعية وأنشطة التجميل الخارجي، وتنسيق الحدائق وتربية المواشي.

نفايات خاصة ناتجة عن أنشطة أخرى أبرزها النفايات الطبية ، ومخلفات البناء والهدم ، والمسالخ والزيوت المستهلكة والإطارات المستعملة والبطاريات ، وسيارات الخردة ومخلفات معاصر زيت الزيتون...

والملاحظ أن التشريعات والممارسات الراهنة في لبنان وغالبية مشاريع وعقود مجلس الإنماء والاعمار تعالج الصنف الأول من النفايات أي النفايات الصلبة البلدية (المنزلية). وقد نصت القوانين^(٥) والقرارات^(٦) المرعية الإجراء على أن الأصناف الأخرى من النفايات يجب معالجتها من قبل الجهات الخاصة التي تتولد عنها مثل هذه النفايات، وذلك تحت توجيه ومراقبة شاملة من الوزارات المعنية.

ولذلك فإن هذه الورقة تُسلّط الضوء على النفايات الصلبة البلدية حيث المؤسسات والإدارات الرسمية العامة والجهات الأهلية (مثل البلديات واتحادات البلديات والمنظمات المعتمدة على التجمعات السكنية والمنظمات غير الحكومية NGO's – CBO's) هم الشركاء الرئيسيون في الخطة المتكاملة لإدارة النفايات الصلبة (ISWMP). في حين يقع عبء معالجة الأنواع الأخرى من النفايات على عاتق جهة المنشأ كما أشرنا أعلاه، على أن تتولّى الحكومة وضع الاستراتيجيات والخطوط التوجيهية وتقديم بنى تحتية مركزية حيث يلزم، والتقييم والمراقبة والمحاسبة.

٢,٢ خصائص النفايات الصلبة البلدية

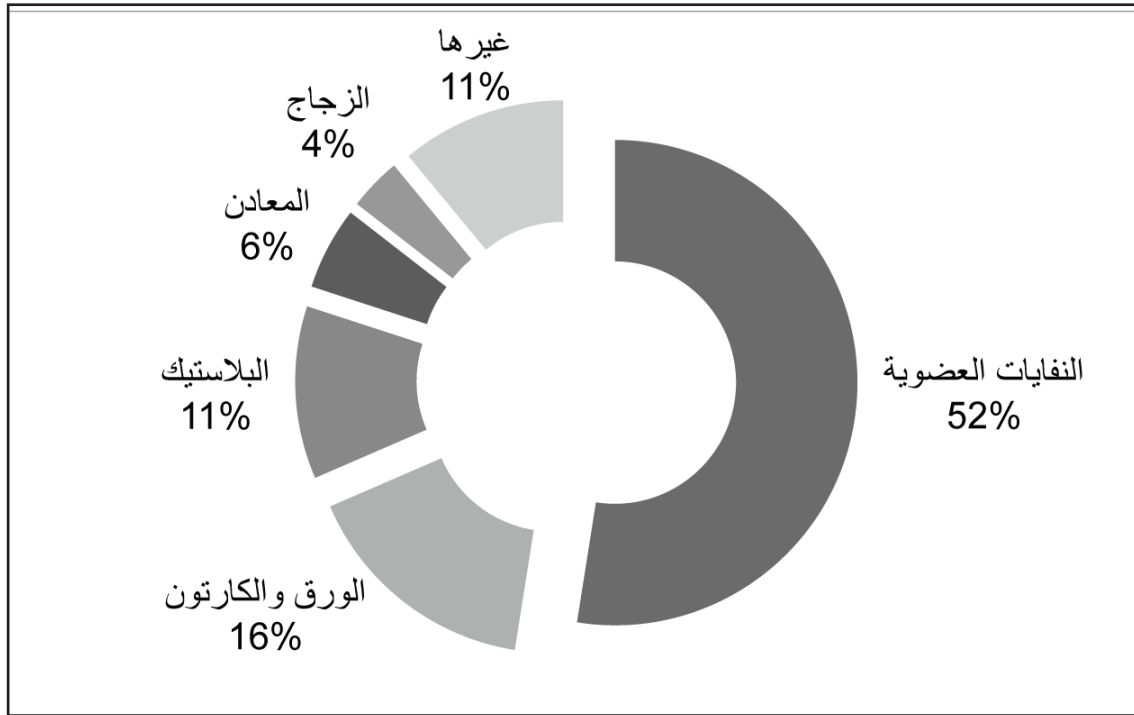
تختلف كمّيات وأنواع النفايات الصلبة المتولّدة من منطقة إلى أخرى، وحتى ضمن المنطقة الواحدة بحسب الفترة الزمنية أو وفقاً لتطور هذه المنطقة. أما المصادر الرئيسية للنفايات البلدية الصلبة فهي المنازل والمؤسسات التجارية وأسواق الخضار والأسماك، وعمليات تنظيف الطرقات وتشذيب الحدائق العامة. وبحسب التقديرات فقد أنتج لبنان عام ٢٠١٣ حوالي ٢,٠٤ مليون طن من النفايات الصلبة البلدية (أي ما يعادل حوالي ٥٦٠٠ طن يومياً) أو حوالي ٠,٨٥ كلغ/ للشخص الواحد/ في اليوم الواحد في المناطق الريفية و من ٠,٩٥ إلى ١,٢ كلغ/ للشخص الواحد/ يومياً في المناطق الحضرية، أي بمتوسط ١,٠٥ كلغ/ للشخص الواحد/ في اليوم لكلتا المنطقتين (SWEEPNET، Country Report on the Solid Waste Management in Lebanon، 2014).

تشكل النفايات العضوية المكوّن الأكبر من النفايات الصلبة البلدية في لبنان بما يعادل ٥٢,٥٪ من إجمالي هذه النفايات، كما هو مبين في الرسم البياني رقم (٢):

٥- الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، مشروع قانون- وزارة البيئة ٢٠٠٥

٦- قرار مجلس الوزراء ٢٠٠٣/١٦

رسم بياني رقم ٢ : مكوّنات النفايات الصلبة في لبنان



المصدر : (SWEEPNET، Country Report on the Solid Waste Management in Lebanon، 2014)

وقد أدى النزوح من الأرياف إلى المدن الرئيسية مثل بيروت وضواحيها وطرابلس وصيدا خلال العشرين سنة الماضية إلى زيادة كمية النفايات بشكل ملحوظ في بيروت وجبل لبنان (عدا جبيل). بحيث أصبحت كميات النفايات في منطقتي بيروت وجبل لبنان تشكل حوالي ٥١ ٪ من مجموع النفايات في لبنان كله كما هو مبين في الجدول رقم (٥):

جدول ٥ : كمية النفايات اليومية بحسب المحافظات

النسبة (%)	كمية النفايات اليومية	محافظة
١١	٦٠٠	بيروت
٤٠	٢٢٥٠	جبل لبنان
١٨	١٠٠٠	جنوب لبنان والنبطية
١٨	١٠٠٠	شمال لبنان
١٣	٧٥٠	البقاع
١٠٠	٥٦٠٠	المجموع

المصدر : (SWEEPNET، Country Report on the Solid Waste Management in Lebanon، 2014)

وقد بلغت نسبة زيادة النفايات ١,٦٥ ٪ سنة ٢٠١٣ . ويُتوقع أن ترتفع كمية النفايات المنتجة يومياً من ١,٥٧ مليون طن عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٤ مليون طن سنة ٢٠٣٥ فيما لو بقيت إدارة النفايات على حالها دون أية عناصر للتحكم (SWEEPNET، Country Report on the Solid Waste Management in Lebanon، 2014).

ومن أصل مجموع النفايات التي كان يتم جمعها بنسبة ١٠٠ ٪ هناك ما يعادل ٨ ٪ فقط يُعاد تدويرها. فيما يصار إلى طمر ٤٨ ٪ ورمي حوالي ٢٩ ٪ بشكل عشوائي والباقي ١٥ ٪ يتم تسبيخه. ويتولى القطاع الخاص مسؤولية جمع النفايات ومعالجتها في المناطق الكبرى كما هو مبين في الجدول رقم (٦) أدناه:

جدول ٦: الجهات المعنية بجمع ومعالجة النفايات الصلبة البلدية

المنطقة	النفايات الصلبة البلدية اليومية (أطنان)	المسؤول عن جمع النفايات الصلبة البلدية	المسؤول عن التخلص من النفايات
بيروت وجبل لبنان (عدا جبيل)	٢٨٥٠	القطاع الخاص (سوكلين - مشغل محلي)	القطاع الخاص (سوكومي - مشغل محلي)
قضاء زحلة (مدينة زحلة و ١٨ بلدية مجاورة)	١٨٠	القطاع الخاص (مشغل محلي)	القطاع الخاص (مشغل محلي)
طرابلس	٣٥٠	القطاع الخاص (لافاجيت)	القطاع الخاص (باتكو - مشغل محلي)
قضاء صيدا وجزء من جزين	٣٠٠	القطاع الخاص (NTCC - مشغل محلي)	القطاع الخاص (NTCC - مشغل محلي)

المصدر: (SWEEPNET، Country Report on the Solid Waste Management in Lebanon، 2014)

٣. السياسات والخطط الوطنية المتبعة لإدارة ملف النفايات الصلبة

اختبر لبنان طوال الخمس عشرة سنة المنصرمة سلسلة من الخطط الرسمية لإدارة النفايات الصلبة، منها ثلاث خطط جديدة بالذكر نوردتها على الشكل التالي :

التاريخ	إسم الخطة	مضمون الخطة
١٩٩٧	خطة الطوارئ لمعالجة النفايات الصلبة	تؤمن إطاراً لإدارة النفايات المنزلية في بيروت ومعظم جبل لبنان (كسروان والمتن وبعيدا وعاليه والشوف)، باستثناء قضاء جبيل. وكنتيجة لهذه الخطة أقفلت الحكومة اللبنانية المكبات العشوائية للنفايات في برج حمود والنورماندي واستبدلتها بنظام إدارة للنفايات يشمل المكونات الأساسية التالية: • فرز النفايات وكبس الأكوام الناتجة في مرفقين: الكرنتينا ١١٠٠ (طن/اليوم) والعمرسية ٦٠٠ (طن/اليوم). • تحويل المواد العضوية إلى أسمدة زراعية في مرفق كورال ٣٠٠ (طن/يوم). • التخزين المؤقت للمواد الضخمة والقابلة لإعادة التدوير في مستودع يقع بالقرب من المكب السابق في برج حمود. • التخلص من النفايات المنزلية الصلبة في مطمر الناعمة. • التخلص من الأغراض الضخمة وغير المتحللة في مطمر بصاليم.
٢٠٠٦	الخطة الشاملة لإدارة النفايات الصلبة	أعدّ مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع وزارة البيئة خطة إدارة النفايات الصلبة على مدى عشر سنوات ٢٠٠٦-٢٠١٦ تغطي كافة المناطق اللبنانية. وتصنف الخطة أربع مناطق خدمات وهي: (١) الشمال وعكار (٢) بيروت وجبل لبنان (٣) البقاع وبعبك -الهرمل (٤) الجنوب والنبطية - وتضمن الخطة أيضاً مقارنة متكاملة لإدارة النفايات الصلبة تشمل الجمع والفرز وإعادة التدوير والطمر والتحويل إلى سماد. على أن تزود كل منطقة خدمات بمطامر خاصة بها، ويكون لكل قضاء مرفقه الخاص لمعالجة النفايات وفرزها وتحويلها إلى سماد. ومع أن الخطة قد نالت موافقة مجلس الوزراء في حزيران ٢٠٠٦ إلا أن عدوان تموز ٢٠٠٦ حال دون الاستمرار في تنفيذها فضلاً عن أن النقص في التمويل وعدم التوافق على استئجار المرافق المقترحة ساهم أيضاً في إحباط الخطة.

لم تحقّق خطة ٢٠٠٦ الشاملة إلّا القليل من أهدافها بين عاميّ ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، إذ لم تبين الحكومة أيّاً من محطات المعالجة والمطامر التي تم اقتراحها، بل أنشأت بعض المرافق على نطاق ضيق بتمويل من الوكالات الدوليّة المشتركة وهيئات حكومية (الاتحاد الأوروبي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية - صندوق البلديات المستقل، إلخ). وبعد الوصول إلى طريق مسدود، وعملاً بالبيان الوزاري، أصدرت الحكومة اللبنانيّة القرار رقم ٥٥ بتاريخ ٢٠١٠/٩/١ لتعديل خطة ٢٠٠٦ واستكمالها بقرار يتضمّن عشر نقاط سمّيت "الخطة العشريّة" ويدعو إلى استخدام تكنولوجيا تحويل النفايات إلى طاقة في المدن الكبرى ويجدد التزام الحكومة بتنفيذ خطة ٢٠٠٦، لتشمل سائر الأراضي اللبنانيّة، وهذه النقاط العشر هي: ١. اعتماد تكنولوجيا تحويل النفايات إلى طاقة في المدن الكبرى. ٢. اعتماد خطة ٢٠٠٦ الشاملة لجميع المناطق اللبنانيّة. ٣. إلزام القطاع الخاص في تأمين خدمات إدارة النفايات الصلبة. ٤. تفويض وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار للموافقة على الخطتين الآنف ذكرهما لعاميّ ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ ودمجهما. ٥. تفويض وزارة الطاقة والمياه لإعداد أنظمة تحويل النفايات إلى طاقة بواسطة القطاع العام. ٦. تحفيز وتشجيع البلديات التي تستقبل مرافق معالجة النفايات. ٧. تفويض مجلس الإنماء والإعمار، بالتنسيق مع وزارة البيئة، لإبرام عقد مع شركة استشاريّة دوليّة لاختيار أفضل التكنولوجيا وأكثرها مهارة، وتحضير المستندات القانونية المتعلقة بها والإشراف على تشغيلها. ٨. تفويض وزارة البيئة من أجل استخدام شركة استشاريّة دوليّة لمراقبة حسن أداء النظام. ٩. تفويض وزارة البيئة من أجل استخدام شركة استشاريّة محليّة لتشجيع تكنولوجيا تحويل النفايات إلى طاقة. ١٠. تحويل سلطة رئاسة الوزارة للإشراف على تنفيذ الخطة وتأمين التمويل.	خطة تحويل النفايات إلى طاقة ٢٠١٠
---	--

٤. الاطار التشريعي

ثمّة نصوص تشريعيّة عديدة حول إدارة النفايات الصلبة في لبنان، ولكنها غير مجدية وغالباً ما تتداخل مع مسائل عامّة أخرى، منها حماية الصحّة العامّة والمواقع الطبيعيّة والبحر المتوسّط، نذكر منها:

— مرسوم المحافظة على النظافة العامة رقم ٨٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٣ الذي أناط بالبلديات مسؤولية الحفاظ على النظافة العامة وإدارة النفايات .

— مرسوم ٩٠٩٣ بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٥ الذي يشترط على البلديات أن تتلقّى مكافآت ماليّة مقابل استقبال مرافق إدارة النفايات الصلبة، ومنها المطامر التابعة لسلطتها .

— قانون حماية البيئة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٨ الذي يعرف الأسس والمبادئ لحماية البيئة لكنه لا يتطرق إلى التفاصيل المتعلقة بتنظيم إدارة النفايات الصلبة .

وإلى جانب عدم جدوى التشريعات القائمة بهذا الخصوص، فإن ضعف التنسيق بين الإدارات والوزارات المسؤولة عن هذا الملف، ناهيك عن التدخلات السياسية وافتقار الموظفين إلى الكفاءة والمناسبة بالإضافة إلى عدم وعي المواطنين وإهمالهم، كلها عوامل ساهمت في تفاقم وتعقيد مشكلة إدارة النفايات في لبنان .

٥. المعاهدات الدولية

وقّع لبنان على اتفاقيات مختلفة حول التخلص من النفايات (الخطرة وغير الخطرة) والتلوث، ومنها:

السنة	الاتفاقية
١٩٧٣	اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات والمواد الأخرى.
١٩٧٦	اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث.
١٩٨٠	بروتوكول حماية البحر المتوسط من الملوثات ذات المصادر الأرضية في أثينا.
١٩٩٤	أبرم لبنان اتفاقية بازل التي تنظم حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، والتي تفرض على لبنان تأمين مرافق للتخلص من النفايات الخطرة وإدارتها بشكل سليم.
٢٠٠١	وقّع لبنان على اتفاقية ستوكهولم بشأن الحد من استخدام الملوثات العضوية الثابتة والتخلص منها، والتي قد تكون ناتجة عن عمليات حرارية تحتوي على مواد عضوية وكلورين (نفايات خطرة). وتفرض هذه الاتفاقية على الحكومة اللبنانية تحسين قطاع إدارة النفايات ومنع حرق النفايات الصلبة في الهواء الطلق وتقليص إنتاج النفايات البلدية والطبية من خلال إعادة التدوير من المصدر، وإعادة الاستعمال واسترداد وفصل النفايات، والتشجيع على استخدام منتجات تنتج نفايات أقل.

٦. الخيارات المتاحة أمام لبنان لعلاج أزمة النفايات

هناك عدد من الخيارات المتاحة لإدارة النفايات الصلبة، لكن الأنسب منها يتحدد على ضوء جملة من العوامل، أبرزها: المواصفات البيئية، والمعرفة التقنية والاقتصادية الاجتماعية، والإمكانيات المالية والمؤسسية لكل محافظة أو قضاء أو منطقة من جهة، وبمحتوى كل خيار لناحية تقليص حجم النفايات وعمليات الفرز وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير والاستعادة والتجميع والمعالجة والتخلص النهائي من جهة أخرى.

وفي مطلق الأحوال فإن نجاح أي من هذه الخيارات يتطلب توفر مجموعة شروط أبرزها ما يلي:

أولاً: إستعادة دور مؤسسات الدولة في إدارة هذا الملف:

ينبغي أن تشكل الحكومة ممثلة بالوزارات المعنية مظلة عامة للمجتمعات المحلية سواء كانت خاصة أو بلدية في إدارتها الكاملة لقطاع النفايات الصلبة. وبهذه الطريقة فإن خطط إدارة النفايات الصلبة المتوسطة والطويلة الأجل يتم تطويرها وتنفيذها ومراقبتها بواسطة السلطات المحلية، أي من حيث تتولد النفايات عند المصدر ومن عند المواطنين أنفسهم مدعومة بمختلف الآليات التشريعية القانونية والمالية والتقنية التي يتم تطويرها من قبل الحكومة.

وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف بسلسلة وموضوعية لا بد من اعتماد رؤية مرحلية تقوم على ما يلي:

المدى الزمني	الخيارات المتاحة
المدى القصير	إستمرار الأعمال الحالية وفقاً للعقود الجارية مع إضافة تحسينات رئيسية ومحورية على الأداء والتقييم تقنياً ومالياً، وتطوير وتفعيل وتطبيق قانون النفايات الصلبة المنزلية. وفيما يتعلق بالعقود الجديدة فيجب دراستها وتقييمها من الناحية التقنية والمالية والبيئية. إضافةً إلى تضمين العقود الجديدة بنوداً تركز على التوعية والترشيد للتقليل من حجم النفايات و للفرز من المصدر واعتماد جمع النفايات من المستوعبات المخصصة للفرز. وكذلك يستحسن دراسة تأجيل أعمال التسبيخ إلى مراحل متقدمة من هذه العقود ريثما يتم التأكد من نتائج أعمال الفرز، وفعالية التسبيخ ودراسة تسويقه.
المدى المتوسط	تستكمل الحكومة تطوير جميع الآليات التشريعية والإدارية والمالية والتقنية، من أجل وضع سياسة إدارة نفايات صلبة وطنية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار إعطاء السلطات المحلية دوراً رئيسياً في إدارة النفايات .
المدى الطويل	زيادة إشترك المجتمعات والسلطات المحلية في تطوير وتنفيذ ومراقبة خطط محددة لإدارة النفايات الصلبة قصيرة وطويلة الأجل. وفي نهاية المطاف تتولى السلطات المحلية المسؤولية الكاملة وحدها لإدارة النفايات الصلبة وفقاً لتوجيهات الحكومة.

ثانياً. تطوير الجانب القانوني والمؤسسي

لقد أعدت وزارة البيئة مشروع قانون حول إدارة نفايات صلبة متكاملة بمساعدة البنك الدولي / METAP من شأن تطبيقه تحسين إدارة النفايات الصلبة في لبنان بشكل ملموس. وتمحور البنود الرئيسية لهذا القانون حول الأمور التالية : المبادئ والأولويات في إدارة النفايات، إطار العمل المؤسسي والمسؤوليات، تخطيط إدارة النفايات، إدارة المعلوماتية، التأمين البيئي، التراخيص، مشاركة القطاع الخاص، التمويل واستعادة الكلفة.

ومن الواضح أن تطبيق هذا القانون يتطلب إعداد المؤسسات المعنية بإدارة النفايات الصلبة على كل المستويات، بدءاً من السلطات المحلية وصولاً إلى الهيئات الحكومية مروراً بالأقسام الإدارية المركزية واللامركزية منها، إلى جانب ضمان تنسيق فاعل فيما بينها وتأمين تدفق معلومات موثوقة وشفافة من أجل تقوية وتعزيز مبدأ المسؤولية والمحاسبة. ولهذه الغاية يمكن إنشاء إطار واضح لتوزيع الأدوار والمسؤوليات على الشكل التالي:

خلاصة مقترحة لتوزيع المسؤوليات لإدارة النفايات الصلبة بحسب القانون المقترح

المسؤوليات	الكيان
• تطوير وتحديث استراتيجية وطنية للنفايات الصلبة المنزلية. • وضع المقاييس والمعايير التوجيهية لإدارة النفايات. • المشاركة في الاستراتيجية والخطة الوطنية من خلال لجنة إدارة النفايات (التي إما تكون هيئة مستقلة وترأسها وزارة البيئة أو تكون تابعة لوزارة البيئة). • اعتماد دراسات تقييم الأثر البيئي وتقييم الأثر الاجتماعي. • إجازة منشآت إدارة النفايات وإصدار التصاريح البيئية لمنتجي النفايات. • وضع/ وتنفيذ برامج إدارة النفايات. • إدارة المعلوماتية. • ممارسة الإشراف والتقييم والمحاسبة للتأكد من الالتزام بالتعليمات.	وزارة البيئة
• المشاركة في الاستراتيجية والخطة الوطنية من خلال التنسيق مع وزارة البيئة ولجنة إدارة النفايات. • التنسيق والمساعدة في تطوير وتنفيذ خطط إدارة النفايات المحلية حيث يلزم.	وزارة الداخلية والبلديات
• المشاركة في الاستراتيجية والخطة الوطنية من خلال حضور اجتماعات التنسيق. • اقتراح وتنفيذ خطط إدارة النفايات المحلية للنفايات البلدية غير الخطرة. • وضع / وتنفيذ برامج إدارة النفايات.	السلطات المحلية

ثالثاً. الجوانب المالية لإدارة النفايات الصلبة:

يُعتبر التمويل عنصراً أساسياً في أية خطة لإدارة النفايات ، ولذلك لا بد من وضع قانون يحدد طريقة دفع واسترداد تكاليف إدارة النفايات في لبنان، ومن أبرز ملامحه ما يلي:

تبني مبدأ «الملوث يدفع»، وذلك لأن إدارة النفايات ليست خدمة تقدمها الحكومة بل يمكن استرداد تكلفتها عبر رسوم مباشرة خاصة بها. إن الملوث في هذا المجال قد يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة سواء كان عاماً أو خاصاً. وهذا الأمر يتطلب تقديم العون للبلديات أو اتحاد البلديات لمساعدتها في جباية الرسوم لتغطية الاستثمارات الإجمالية والتكاليف المتكررة دورياً لإدارة النفايات، وأيضاً لجباية الرسوم من متعهدي جمع ونقل النفايات عند أي منشأة نقل أو تجميع أو معالجة نفايات. وقد يتم تفويض جباية الرسوم الى الجباة الرسميين المكلفين بتحصيل الفواتير أو الى مشغلي منشآت القطاع الخاص المعتمدين.

إلزام المستوردين والمنتجين لأي بضاعة قد ينتج عن توضيها نفايات ما بدفع رسم معين على المنتج وعلى تسويق البضاعة يكون بمثابة تكاليف إدارة للنفايات.

إلزام المشترين لمنتجات معينة بدفع رسوم إضافية على هذه المنتجات تكون قابلة للاسترداد عند إعادة المنتجات المستعملة الى البائع أو المنتج.

توفير الخدمات المالية الحكومية للأفراد والمؤسسات أو الكيانات الخاصة العاملة في إدارة النفايات. إعفاء المشتريات من المواد المسترجعة والمستخلصة من النفايات من الضريبة على القيمة المضافة، وذلك لمدة ١٠ سنوات.

حوافز ضريبية: خفض الضريبة بنسبة ٥٠ ٪ على أرباح الشركات والكيانات التي تقوم بأنشطة مفيدة في مجال إدارة النفايات الصلبة.

تنوع مصادر تمويل كلفة إدارة النفايات مثل الموازنة العامة، موازنات الهيئات المحلية، الصندوق البلدي المستقل، رسوم بلدية على منشآت النقل والتجميع والمعالجة، الهبات والقروض، الصندوق الوطني للبيئة (قانون ٤٤٤)، رسوم مباشرة من منتجي النفايات وعلى البضاعة التي تنتج عنها نفايات صلبة، استثمارات القطاع الخاص في منشآت إدارة النفايات، مصادر أخرى للتمويل يحددها القانون.

رابعاً. الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتقنية

- إن معالجة مسألة النفايات تُحتم على الدولة احترام الأصول والمعايير التالية:
- استخدام تقنيات مجرّبة في البلدان النامية والمتطورة أثبتت جدواها المالية والاقتصادية والبيئية.
- أن تكون كلفة هذه التقنية مقبولة .
- أن تكون هذه التقنية آمنة بيئياً ومعترف بها حسب الأصول من قبل الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة، على أن تكون قد نالت شهادة ضمان الجودة الأيزو ISO ١٤٠٠٠ و ISO ٩٠٠٠
- أن تتماشى مع إستراتيجية وطنية لإدارة النفايات تراعي التسلسل التالي:



ريادة الأعمال الاجتماعية
في العالم العربي:
تجارب لبنانية

ريادة الأعمال الاجتماعية في العالم العربي: تجارب لبنانية

١. مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية:

حظي مفهوم الريادة «Entrepreneurship» بأشكاله المختلفة خلال الأعوام الماضية باهتمام العديد من قطاعات المجتمع، وبالأخص فئة الشباب الطامح لتغيير واقعه الاجتماعي. فالريادة بحسب الخبراء تُمهّد الطريق لمواجهة التحديات الاقتصادية الكبيرة وأهمها مشكلة البطالة. ومؤخراً، بدأ مصطلح الريادة الاجتماعية يشغل حيزاً من تفكير المهتمين بموضوع الريادة بشكل عام نظراً للانتشار الواسع لها على المستوى العالمي.

وفي الواقع، لا يوجد تعريف جامع «لريادة الأعمال الاجتماعية»، فالبعض يصفها بأنها «مؤسسات غير ربحية تستخدم استراتيجيات ريادة الأعمال من أجل تأمين الاستدامة المالية الكفيلة بمساعدتهم لتحقيق هدفهم الاجتماعي» (Lasprogata & Cotten، ٢٠٠٣). وفي تعريف آخر، هي «مؤسسات تسعى إلى خلق حلول مبتكرة لمشاكل اجتماعية ملحة، وحشد الطاقات والموارد والأفكار من أجل تحقيق تحوّل اجتماعي مستدام» (Alvord، Brown، & Letts، ٢٠٠٤). كما أنها «مؤسسات تعتمد على استراتيجيات الأعمال بهدف التصدي الفعال للمشاكل الاجتماعية المعقدة» (Sharir & Lerner، ٢٠٠٦). أيضاً هي «عملية اكتشاف وتقييم واستغلال للفرص من أجل خلق قيمة اجتماعية عبر استخدام الوسائل التجارية والنشاطات المتعلقة بالأسواق واستخدام الموارد المتعددة» (Bacq، Hartog، & Hoogendoorn، ٢٠١٣).

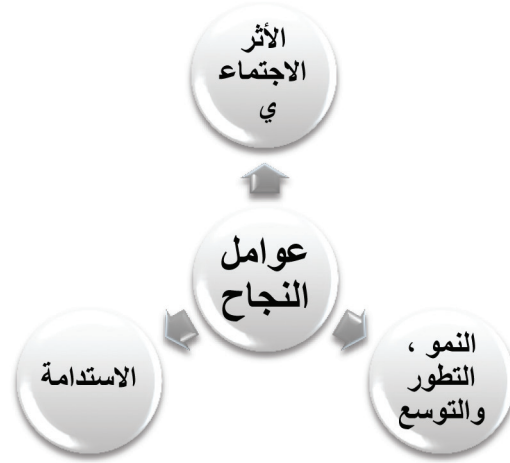
وكما يؤثر رجل الأعمال في الأعمال التجارية كذلك يجسّد الريادي الاجتماعي (كفرد أو مجموعة أو منظمة) دور عميل التغيير في المجتمع. فهو يسعى إلى انتهاز الفرص وتحسين النظم واختراع أساليب جديدة وإيجاد حلول مبتكرة لتغيير المجتمع للأفضل. وفي حين يقوم أصحاب المشاريع التجارية بخلق صناعات جديدة، فإن الريادي الاجتماعي يتكرّح حلولاً جديدة للمشكلات الاجتماعية بعيداً عن أنماط التفكير التقليدية لحلها.

٢. عوامل النجاح الأساسية لمؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية

لا تعتبر كل مؤسسة ريادة اجتماعية ناجحة بالضرورة، ولذلك لا بد من تحديد معايير لتقييم نجاحات هذه المؤسسات. وفي مقدمة هذه المعايير ما يلي:

١. قدرة المشروع على تحقيق أهدافه المعلنة.
٢. قدرة المشروع على الاستمرارية من خلال الحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على العمليات الجارية.

٣. وجود الموارد المتاحة المساعدة على تنمية وازدهار المشروع.



(Sharir & Lerner, 2006)

فالأهداف والقيم تُعتبر بمثابة بوصلة النجاح للمؤسسات. فهي توجه كل قرار تتخذه المؤسسة أو عمل تقوم به. ولذلك فإن تحديد القيم والأهداف يشكل الخطوة الأولى التي ينبغي للمؤسسة اتخاذها (Collins & Porras, ١٩٩٦). وبقدر ما يكون التصريح عن الأهداف علنياً تصبح عملية التغيير واضحة للأطراف المعنية، والتصريح علناً بذلك سيكون الموجّه لبقية مسيرتها، سيتمكن المؤسسات الاجتماعية من تحقيق أهدافها عندما يتفق مؤسسوها على قيمها الرئيسية، ويتشاطرون رؤية قوية حول التغيير في إطار الأهداف المحددة.

والخطوة التالية لتحديد الأهداف والقيم هي تأسيسها، بمعنى إضفاء الطابع المؤسسي على القيم الأساسية والأهداف بما يؤدي إلى تحديد إطار النشاطات وتعزيزها بقيم الشركة وأهدافها بغية تحقيق عائد اجتماعي أعلى. فكلما زاد التكامل ما بين العمليات الجارية في المؤسسة والقيم الاجتماعية زادت عوائدها الاجتماعية (Dees & Anderson, ٢٠٠٣).

بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسة الاجتماعية الريادية مضطرة إلى اعتماد الأساليب التي تتبعها المؤسسات الريادية التجارية لجهة إدارة الأعمال ومصادر تمويلها بهدف ضمان استدامتها واستمراريتها (Dees & Anderson, ٢٠٠٣). بخلاف المؤسسات التطوعية التي لا تبغى الربح تُعدّ المؤسسات الاجتماعية الريادية بحد ذاتها مشاريع ربحية لديها أهداف اجتماعية وعليها المحافظة على كفاءتها الاقتصادية والمالية (Bagnoli & Megali, ٢٠١١).

كذلك فإن القدرة على الابتكار والإبداع تشكل عنصراً حاسماً في نجاح واستمرار هذه المؤسسات (Elkington & Hartigan, ٢٠٠٨). فالمؤسسات الاجتماعية الريادية يجب أن تتحلى بالقدرة على تقديم الحلول الخلاقة للمشاكل الاجتماعية التي تسعى إلى حلها، والمساهمة في زيادة أثرها الاجتماعي. ويمكن تفصيل عوامل نجاح مؤسسات الريادة الاجتماعية على الشكل التالي:

الأثر الاجتماعي	الإنفاذ / الإستمرارية	النمو ، التطور والتوسع
وجود حاجة ملحة ظاهرة لدى جماعة محددة من المستفيدين تُعتبر دافعاً رئيسياً لخلق النشاطات	القبول العام من المجتمع المستهدف والتجاوب مع المؤسسة، فعدم قبول المؤسسة يؤدي إلى وقف المشروع وفشله، ومن أجل نجاح المؤسسة فإن المجتمع المستهدف عليه أن يكون شريكاً في العملية.	التركيز على التعليم المستمر وتطوير المهارات
القدرة على تحديد وقياس الأثر الاجتماعي	يُعدّ الرأسمال الاجتماعي عنصراً حيوياً من أجل تأمين مصادر التمويل وبناء الشراكات التي من شأنها تسهيل عمليات المؤسسات. ويدعم ذلك تعزيز الكفاءة الاجتماعية المتمثلة بالقدرة على التعامل مع مختلف الأطراف التي تساعد المؤسسة بالإضافة إلى التعامل مع المجتمع المستهدف	إقامة العلاقات الطويلة الأمد مع المؤسسات الأخرى والتي تقدم الدعم كما تفتح آفاقاً جديدة لتوسيع العمل في المستقبل
وجود عدد كبير من المستفيدين	إستثمار شبكة العلاقات الاجتماعية للريادي الاجتماعي بما يفيد ويدعم نشوء وتطور المؤسسة صحة ومصدقية مصدر التمويل، لأن المؤشرات المالية تُعتبر مؤشراً أولياً عن قدرة هذه المؤسسة على الاستمرار إن تفاني قائد المؤسسة للعمل والتزامه ومصادقته تُعتبر عوامل أساسية للنجاح الخبرات السابقة في مجال العمل الوضوح في توزيع المسؤوليات والأدوار ضمن المؤسسة	الاندفاع نحو النمو والتوسع

المصدر: (Jamali & Kreidie, 2014)

٣. عينة المؤسسات الاجتماعية الريادية في لبنان

نظراً لحداثة مفهوم الريادة الاجتماعية في لبنان والعدد المحدود للمؤسسات في هذا المجال، تُعتبر الدراسة بالحالة أفضل الطرق المتاحة لتحقيق أهداف الدراسة. وبناءً عليه تم اختيار خمسة مؤسسات اجتماعية ريادية لأغراض التحليل والتقييم .

والعينة المختارة متجانسة لجهة كونها مؤسسات ريادية اجتماعية ذات أهداف اجتماعية تسعى لتحقيقها عبر انتهاز الفرص وخلق حلول إبداعية ومبتكرة للمشاكل المستهدفة. وهذه الأهداف الاجتماعية ذات مروحة واسعة من القطاعات منها: الزراعة، الصناعة، تمكين المرأة، المعوقين، مكافحة الفقر، البيئة، البطالة. والاختلاف في طبيعة الأهداف المختارة يجعل العينة ممثلة إلى حد ما لحاجات التنمية في المجتمع اللبناني. أما عدد موظفي هذه المؤسسات وموضوعات عملها والمستفيدين منها والبيانات حول تأسيسها فإننا نعرضها على النحو الآتي:

سنة التأسيس	سيدر إنفيرومنتال Cedar Environmental	B Design ٢	سوق الطيب	“بيوند” للإصلاح والتنمية	حقائب سارة
١٩٩٢	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٩	٢٠٠٠	سنة التأسيس
٣٦ موظفاً بدوام كامل	٤ موظفين يعملون في المنزل والاستعانة بـ ٧ موظفين آخرين	غير محدد	١٢ موظفاً بدوام كامل وجزئي	١٤ موظفاً بدوام كامل و ١٥٠ سجيناً	عدد الموظفين
القضايا البيئية المتعلقة بإدارة النفايات واستصلاح الأراضي الصناعية	البطالة - المعوقون والفقراء واستعادة التراث التقليدي	البطالة والبيئة والتنمية الريفية	الإصلاح السياسي	البطالة، تمكين المرأة، الاندماج الاجتماعي، والمحافظة على التراث اللبناني	القضية الاجتماعية
معالجة النفايات، إعادة تدوير النباتات، دعم الزراعة العضوية، إعادة تأهيل الأراضي الصناعية	تصميم وصناعة المفروشات الجديدة من المفروشات القديمة	تشجيع الزراعة العضوية والمنتجات الغذائية، الصناعية، وتعزيز قدرة المزارعين	تقديم الاستشارات والخدمات	صناعة الحقائب النسائية العصرية والأكسسوارات	الخدمات المقدمة
الحكومة، البلديات، المجتمع	ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء	المزارعون المحليون الصغار والنساء في المناطق الريفية	هيئات القطاع العام والمجتمع ككل	السجينات والمدانون السابقون وعائلاتهم	المستفيدون
بنيت على الشغف والتجربة السابقة للمؤسسين في مجال الهندسة الصناعية	بدأت كعمل تجاري يهدف إلى الحفاظ على الأعمال الحرفية القديمة	بدأت كمؤسسة لا تبغي الربح تهدف الى مساعدة المزارعين الصغار وتزويد المطاعم بالخضار والفواكه وعمل خط للطعام المعبأ	فرع لمؤسسة تقدم الاستشارات التجارية تعمل عبر منطقة الشرق الأوسط	الخبرة السابقة للمؤسسين في مجال الأزياء والموضة وقدرتهم على تغيير حياة السجناء	تاريخ المؤسسة
توسيع استخدام تكنولوجيا لإدارة النفايات واستخدام طرق مبتكرة لإعادة تدوير	تكرار النموذج خارج لبنان	التوسع في مختلف الأسواق في لبنان والمنطقة	التوسع في منطقة الشرق الأوسط	التوسع إلى الأسواق الخارجية وعمل خطوط إنتاج جديدة	الخطط المستقبلية

٤. تقييم نجاح المؤسسات الريادية الاجتماعية في لبنان

إن السعي لتحقيق التوازن بين ترسيخ القيم الاجتماعية والعائدات الاقتصادية يشكل الهدف المنظور لمؤسسات العينة. فجميعهم اتفقوا على أن إيجاد قيمة اجتماعية هو المحرك الرئيسي لإنشاء مؤسساتهم، دون التخلي عن السعي لتحقيق القيمة المالية باعتباره ضرورياً لاستمرار الأعمال على المدى الطويل، وذلك في إطار التوازن المذكور .

وقد أظهرت المقابلات التي أجريت مع المؤسسات المذكورة أن تحقيق الهدف المشار إليه أعلاه لم يكن بالعملية السهلة. وقد تم تلخيص نقاط القوة والضعف في الرسم البياني أدناه معتمدين على الإطار السابق لنجاح المؤسسات الاجتماعية الذي تم عرضه:

أ. نقاط القوة :

يتمتع أصحاب المؤسسات المذكورة بالمقدرة على إيجاد الفرص الاستثمارية في إطار حل قضايا اجتماعية ضاغطة على أفراد المجتمع اللبناني، بما في ذلك تدهور البيئة وإدارة النفايات (مثل سيدار انفيرومنتال، سوق الطيب)، وتمكين المرأة (مثل حقبة سارة، سوق الطيب)، وإعادة اندماج المعوقين في مجتمعهم مثل B Design والحكم الرشيد والإصلاح السياسي (مثل بيوند للإصلاح والتنمية). ويشكل إيجاد فرص عمل جديدة هدفاً مشتركاً لهذه المؤسسات، سواء لجهة توظيف الفقراء خصوصاً كسوق الطيب وحقائب سارة و B design، أو فتح مجال التوظيف أمام جميع اللبنانيين "كسيدار انفيرومنتال" و"بيوند الإصلاح والتنمية". مما يؤكد أن هذه المؤسسات تلاحظ في برامجها وجود حاجة ملحة عند عدد كبير من المستفيدين، ممن لم تستطع الحكومة ولا المؤسسات غير الحكومية التي لا تبغي الربح مساعدتهم .

إن شغف رواد هذه المؤسسات بعملها ورغبتهم القوية في إحداث فارق، وإصرارهم على تحويل هذه العاطفة إلى واقع ملموس، بمعزل عن كل المخاطر والمشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة، يعطي هذه المؤسسات في لبنان تميزاً وقوة فضلاً عن التأسيس لقيم اجتماعية جديدة واضحة المعالم.

ب. نقاط الضعف :

يتبين من تقييم عمل المؤسسات الريادية الاجتماعية المختارة أعلاه وجود فجوة ما بين أهداف المؤسسة الكبيرة وتواضع إمكانياتها الإدارية والمالية والبشرية. فهناك ثلاث من أصل خمس من المؤسسات قامت بتعيين مستشار إداري لمساعدتها على تطوير أعمالها وزيادة مواردها المالية. فعلى سبيل المثال قامت مؤسسة « سوق الطيب » بتعيين مستشار إداري ذي خبرة طويلة من أجل دمج خبرته المهنية مع تطلعات المؤسسين وأهدافهم المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية والمحافظة على البيئة. أما مؤسسة "B Design" فقد استعانت بخبير تجاري من أجل إدارة عملياتها المالية. فيما أعربت مؤسسة "حقائب سارة" عن حاجتها الملحة الى عقل إداري يتحمل مسؤولية إدارة العمليات الإدارية والمالية.

وفي هذا الإطار أشار أصحاب المؤسسات المذكورة إلى أن محدودية التدريب الإداري وقلة الخبرة يعيقان قدرتهم على العمل الفاعل وبناء الإستراتيجيات الفعالة لدعم نموها. كما أن عدم وجود هيكيلية واضحة لأدوار ومسؤوليات العاملين في هذه المنشآت الصغيرة يسهم في تقويض قدرتها الإدارية.

ومن نقاط الضعف أيضاً عدم قدرة المؤسسات الاجتماعية الريادية على تعزيز علاقاتها مع منظمات ومؤسسات غير حكومية أو مع ناشطين فاعلين في المجتمع. حيث اقتصرت شبكة علاقاتها في أحسن الأحوال على مؤسسة واحدة أو اثنتين فقط مما يضعف تأثيرها في المجتمع وقدرتها على الجذب والاستقطاب.

كذلك توضح الدراسة أن الأثر الاجتماعي لأعمال هذه المؤسسات ليس واضحاً بما يكفي لقياس مستوى الإنجاز وبالتالي آفاق تطويره.

ج. ملاحظات إضافية

إن مؤسسات الريادة الاجتماعية في لبنان تفتقر إلى الدعم المطلوب من الدولة من أجل زيادة الحافزية ومساعدتها على الاستمرار في نشاطاتها الحالية والمستقبلية. فالحكومة اللبنانية لا تملك رؤية محددة المعالم حول أهمية هذه المؤسسات، حيث غالباً ما تسجل هذه المؤسسات بصفة مؤسسات تجارية بغرض تحصيل الرخص اللازمة لممارسة عملها. وبذلك تسري عليها بشكل غير منصف كل المستوجبات المفروضة على المؤسسات التجارية. وتحرم في المقابل من المساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة للمؤسسات التي لا تبغي الربح.

إضافة إلى ذلك لا يوجد مؤشر لقياس درجة نمو هذه المؤسسات ومستوى تطورها. الأمر الذي يتم على أساس مقارنة نجاحاتها مع المؤسسات التجارية، في حين أن أهدافها وأفكارها تميل إلى المؤسسات غير الربحية مما يجعل المقارنة في غير محلها.

وهناك عقبة إضافية أمام هذه المؤسسات تتمثل في الفساد الإداري المستشري. حيث فضّل أصحاب هذه المؤسسات عدم الدخول في متاهات الممارسات غير المسؤولة والفاصلة لتسيير مصالحهم، مفضلين إنجاز معاملاتهم بالطرق القانونية المتعارف عليها، مع ما يترتب على ذلك في الدوائر الرسمية من تكاليف وعوائق مصطنعة تحد من نجاح هذه المؤسسات في بلد يُصنّف ضمن فئة البلدان الأكثر فساداً في العالم. فالتركيبة السياسية والحزبية في لبنان أدت إلى اضمحلال مفهوم إنشاء الأعمال من أجل منفعة المجتمع والصالح العام، مقابل تعاظم أهداف المنفعة الخاصة الضيقة.

كذلك يُعتبر عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية واضطراب الإقليم من القيود الإضافية المؤثرة في عمل وتطور مؤسسات الريادة الاجتماعية.

تمويل الشركات الناشئة في مجال صناعة
البرمجيات في لبنان؛
نظرة عامة على أهمية الأسهم المخاطر

تمويل الشركات الناشئة في مجال صناعة البرمجيات في لبنان نظرة عامة على أهمية الرأسمال المخاطر

مع تنامي دور اقتصاد المعرفة كأساس لزيادة الإنتاجية ومضاعفة القدرة التنافسية أخذ العديد من دول العالم بدعم وتعزيز دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما فعلت ألمانيا سنة ٢٠١١ وما تسعى إليه الصين حالياً من خلال صياغة استراتيجيات وتنفيذ مبادرات وبرامج داعمة، تستهدف زيادة مستويات النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية سعياً لتوطين التكنولوجيا وتوفير المزيد من فرص العمل. بما يمكن تلك الدول من التحول تدريجياً نحو اقتصاد منافس قائم على المعرفة. ولا يخفى أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تحقيقها بطبيعة الحال توظيف المزيد من الموارد المالية لتهيئة البنى التحتية وزيادة كفاءة الموارد البشرية مما يؤدي إلى إيجاد بيئة أعمال مناسبة للإبداع والابتكار.

ومن التحديات التي تواجه شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة في مراحلها المبكرة عادة إحصاء الممولين والمستثمرين عن تمويل هذه الشركات لعدم خبرتها. وهو ما يدفع رواد أعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الاعتماد على مواردهم المالية الخاصة من أجل تحويل فكرتهم إلى مشروع قابل للحياة. وعندما تصبح الشركة مستعدة للإقلاع يصبح من الضروري توسيع دائرة التمويل واللجوء إلى موارد خارجية فيما يُسمى المستثمرين الملائكة (Angel Investors) أو أصحاب الرأسمال المخاطر (Ventures)، بغية توفير الدعم المالي الضروري والمهارات وشبكة العلاقات لمساعدتها على التطور والنمو.

وبذلك يصبح رأس المال المخاطر حاجة أساسية لتمويل مشاريع التكنولوجيا الناشئة على وجه العموم، وفي صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه الخصوص. ولقد لعبت الشركات المدعومة برأس المال المخاطر دوراً في دفع الأنشطة الاقتصادية المبتكرة في التسعينيات من القرن الماضي حيث وظفت البلدان المتقدمة أموالاً كثيرة في قطاعات التكنولوجيا، بما ذلك في ذلك الاتصالات والبرمجيات وفي تكنولوجيا الشبكات، مما ساهم في تعزيز تنافسيتها وزيادة حجم اقتصاداتها.

١. ريادة الأعمال في لبنان

تعدّ ريادة الأعمال في لبنان رافعة مهمة للنمو الاقتصادي، مستندة إلى مقدرة الشباب اللبناني على الابتكار والإبداع، فبحسب ” المراقب العالمي لريادة الأعمال “ فإن حوالي ٨٢ ٪ من رواد الأعمال في لبنان قد انطلقوا من أعمال يديرونها لاستشكاف فرص جديدة، وهذه المبادرات تنمو بنسب

عالية ولديها إمكانية واسعة لخلق الوظائف. وبحسب المصادر فإن كثيراً من الأعمال التي بدأها رواد الأعمال قد اجتازت المراحل التأسيسية الصعبة وتحولت إلى أعمال مستدامة (Stevenson, Daoud, Sadeq, & Tartir, ٢٠١٠).

ومن المؤشرات على نجاح ريادة الأعمال في لبنان نسبياً إدراج لبنان في المرتبة ٥٠ بين ١٣٠ دولة في العالم، وفي المرتبة ٨ بين ١٥ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن مؤشر ريادة الأعمال العالمي لسنة ٢٠١٥ بحسب "معهد تنمية ريادة الأعمال"، وهو مؤسسة للبحوث مقرها واشنطن. وقد حلّ لبنان في المرتبة السادسة بين ٣٦ دولة ذات دخل متوسط إلى مرتفع شملها المسح. وقيس المؤشر نوعية ريادة الأعمال في الاقتصاد وحجمها، من خلال دراسة الجوانب المختلفة لبيئة ريادة الأعمال، بما في ذلك مدى فعالية البيئة الحاضنة للشركات الناشئة، إلى جانب دراسة معوقات الميزات التنافسية للشركات الناشئة. ويتكوّن المؤشر من ١٤ ركيزة منقسمة إلى ثلاثة مؤشرات فرعية هي سلوكية ريادة الأعمال، وقدرات ريادة الأعمال، وتطلعات ريادة الأعمال.

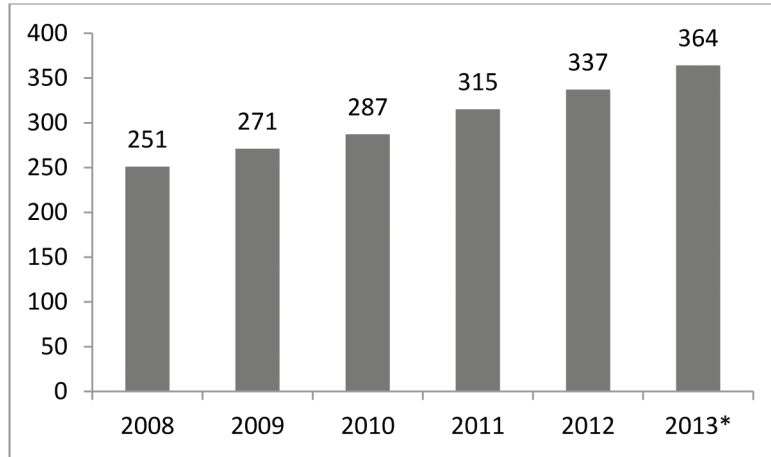
وبحسب التقرير المشار إليه أيضاً، إذا أراد لبنان أن يحسّن وضعيته بحسب المؤشر المذكور بقيمة عشر نقاط فذلك يتطلب زيادة حصة توافر الرأسمال المغامر من هذه النقاط بنسبة ١٥ ٪، بوصفه ثالث أهم ركيزة لتحقيق الهدف المذكور بعد حصة زيادة الابتكار في المنتج وتطوير القطاع التكنولوجي (Ács, Szerb, & Autio, ٢٠١٤).

وفي هذا الإطار، تُعتبر الشركات الصغيرة والمبتدئة التي يقل عمرها عن خمس سنوات ويعمل فيها أقل من ٥ أشخاص المصدر الرئيسي للوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهذه الشركات قد أوجدت ٦٦٠٠٠ وظيفة في لبنان ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ (Schiffbauer, Sy, Hussain, Sahnoun, & Keefer, 2015).

٢. قطاع صناعة البرمجيات في لبنان

ارتفع حجم رأسمال قطاع تكنولوجيا المعلومات في لبنان من ٣٣٧ مليون دولار سنة ٢٠١٢ إلى ٣٦٤ مليون دولار عام ٢٠١٣. ويُتوقع أن ينمو هذا القطاع بنسبة ١٢ ٪ سنوياً في السنوات الأربع القادمة ليصل إلى ٥٧٠ مليون دولار عام ٢٠١٧. وهذا النمو المتوقع هو نتيجة الخطط الاستثمارية المقرر إنجازها في مجال البنى التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويُبيّن الرسم البياني رقم (٣) تطور حجم قطاع تكنولوجيا المعلومات في لبنان منذ عام ٢٠٠٨.

رسم بياني رقم ٣: تطور حجم قطاع تكنولوجيا المعلومات في لبنان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣



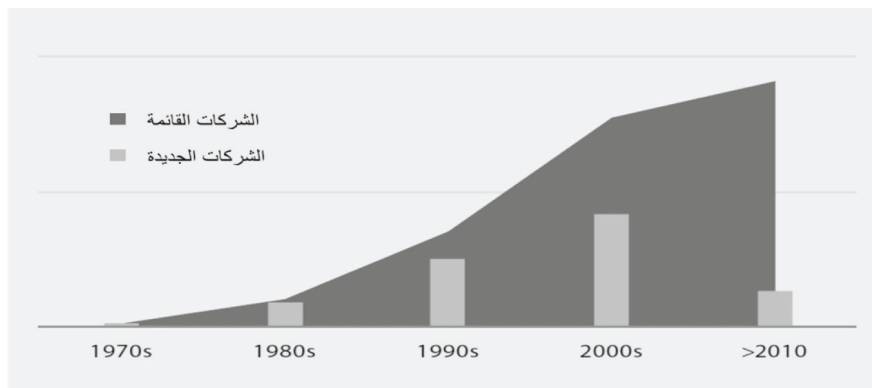
المصدر : (IDAL، 2013)

وتُعد صناعة البرمجيات من الصناعات الواعدة للمجتمعات والدول الناشئة. وهي تشمل النشاطات الاقتصادية المتعلقة بتطوير المنتجات البرمجية وتسويقها، وكذلك الخدمات المرافقة لهذا النشاط مثل الخدمات الاستشارية، وأعمال تطوير البرمجيات، والتدريب على استخدامها، وتشغيلها، وتقديم خدمات استضافة البرمجيات والبيانات، وغيرها من الخدمات التي ترافق اقتناء مثل هذه البرمجيات.

وفي مؤشر على حجم قطاع البرمجيات في لبنان، بلغت قيمة الناتج الصافي لهذا القطاع ٢٩٠ مليون دولار عام ٢٠١١، أي ما يعادل ٠,٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٣٩,٥ مليار دولار للعام نفسه. وهو ما يؤكد ارتفاع القيمة المضافة للنشاطات المتعلقة بصناعة البرمجيات مقارنة بالأنشطة التقليدية الأخرى. فقد بلغ متوسط القيمة المضافة لأنشطة البرمجيات ٧٩٪ من ناتجها الإجمالي بالمقارنة مع ٣٤٪ كمتوسط للأنشطة الصناعية التحويلية ومع ٣١٪ كمتوسط لجميع الأنشطة الاقتصادية اللبنانية.

وبحسب مؤسسة إيدال هناك أكثر من ٣٠٠ شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات في لبنان توظف حوالي ٧٠٠٠ شخص متخصص في هذا القطاع. وهناك أيضاً حوالي ٢٢٢ شركة متخصصة في تطوير البرمجيات، والرسم البياني أدناه يُبين تطور عدد الشركات في قطاع البرمجيات منذ السبعينيات:

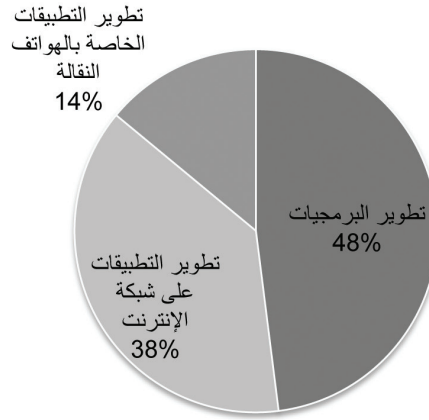
رسم بياني رقم ٤: تطور عدد الشركات في قطاع البرمجيات منذ السبعينيات



المصدر : (WIPO، 2013)

ويتوزع نشاط الشركات العاملة في مجال البرمجيات على ٤٨٪ تعمل في تطوير البرمجيات و ٣٨٪ متخصصة في تطوير التطبيقات على شبكة الإنترنت، في حين تعمل الـ ١٤٪ الباقية في تطوير التطبيقات الخاصة بالهواتف النقالة، وذلك بحسب الرسم البياني رقم ٥ أدناه:

رسم بياني رقم ٥: توزع الشركات العاملة في مجال البرمجيات (٢٠١٥)



المصدر: (IDAL، INFORMATION TECHNOLOGY FACT BOOK 2015، 2015)

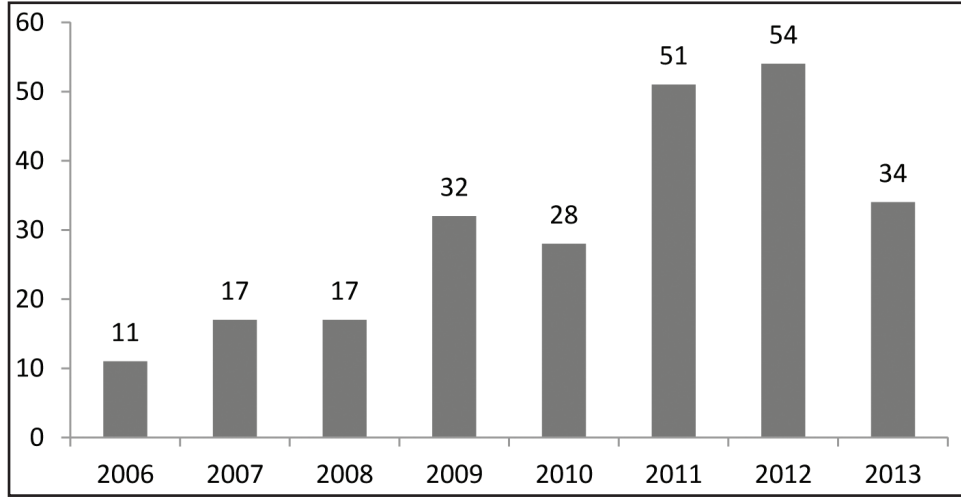
٣. تطور التمويل عبر الأسهم المخاطر Ventures في لبنان

١,٣. على الصعيد الدولي والإقليمي

لقد شهد لبنان تحسناً على مستوى توافر الرساميل المخاطرة في الآونة الأخيرة بالرغم من الظروف الاقتصادية غير المواتية محلياً وإقليمياً. فقد احتل لبنان المرتبة ٥٩ من أصل ١٤٤ دولة في «تقرير التنافسية العالمية عام ٢٠١٤-٢٠١٥» مقارنة بالمرتبة ٦٢ في التقرير السابق لعام ٢٠١٣-٢٠١٤. وعلى صعيد حجم صفقات رأس المال المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد نشرت «جمعية الأسهم الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» تقريرها الرابع حول رؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأبرز ما جاء فيه:

– بلغ حجم صفقات رأس المال المخاطر ١٤٠ صفقة ما بين ٢٠١١-٢٠١٣ مقارنة بـ ٧٧ صفقة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٠، بالرغم من تدهور الظروف الأمنية والسياسية في المنطقة خلال الفترة الأخيرة. وهو ما يتبين من خلال الرسم البياني رقم ٦ أدناه:

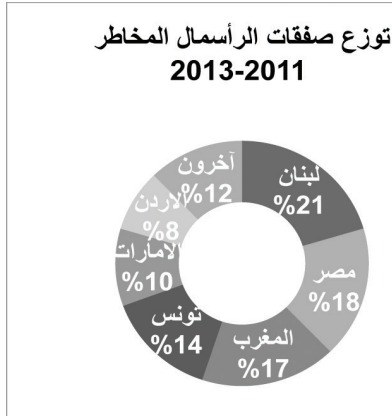
رسم بياني رقم ٦: تطور حجم صفقات رأس المال في منطقة المينا - MENA



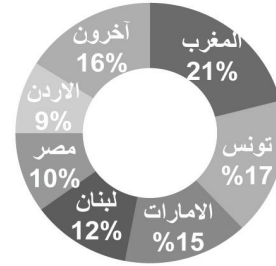
المصدر: MENA Private Equity Association، 4th Venture Capital in the Middle East & North Africa (Report :2013 Year in Review، 2014)

- ارتفعت حصة لبنان من مجمل الصفقات من ١٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ إلى ٢١٪ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وذلك على الشكل المبين في الرسم البياني رقم ٧ أدناه :

رسم بياني رقم ٧: حصة لبنان من مجمل صفقات رأس المال المخاطر
توزيع صفقات الرأس المال المخاطر 2008-2010



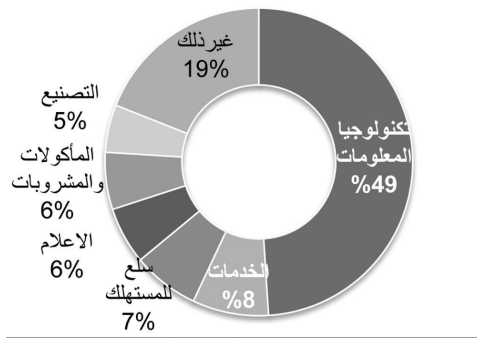
توزيع صفقات الرأس المال المخاطر 2008-2010



المصدر: MENA Private Equity Association، 4th Venture Capital in the Middle East & North Africa (Report :2013 Year in Review، 2014)

- تطورت قدرة شركات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات على جذب رأس المال المخاطر إلى حوالي نصف (٤٩٪) الاستثمارات المسجلة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، مقابل ٣٨٪ من هذه الاستثمارات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ وذلك بحسب الرسم البياني رقم ٨ التالي:

رسم بياني رقم ٨: مجالات نشاط رأس المال المخاطر



المصدر: MENA Private Equity Association، 4th Venture Capital in the Middle East & North Africa (Report :2013 Year in Review، 2014)

٢,٣. على الصعيد المحلي

ساهم عدم الاستقرار السياسي في لبنان خلال العقد الماضي في إعاقة قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي، مما جعل الرأسمال المحلي المصدر شبه الوحيد لتمويل المؤسسات الناشئة عبر الرأسمال المغامر بالتزامن مع ارتفاع عدد حاضنات الأعمال والمؤسسات الداعمة لريادة الأعمال (Endeavor Insight، ٢٠١٢). وأبرز الممولين المحليين بالرأسمال المخاطر في لبنان هم:

١,٢,٣. المؤسسات الرسمية والعامة:

أ. مصرف لبنان (التعميم الوسيط ٣٣١)

أصدر مصرف لبنان في شهر كانون الأول عام ٢٠١٣ التعميم الوسيط رقم ٣٣١ الذي يسمح للمصارف اللبنانية بالحصول على تسليفات دون فائدة من مصرف لبنان لمدة حدها الأقصى سبع سنوات، بشرط أن يستثمروا مبلغاً معيناً في رأسمال شركات ناشئة، حاضنات أو مسرّعات أعمال، على أن يكفل مصرف لبنان هذه الاستثمارات بنسبة ٧٥ ٪. مما يجعل هامش المخاطرة محدوداً بالنسبة للمصارف خصوصاً أن التعميم يحصر استثمارات المصارف بما لا يتعدى نسبة ٣ ٪ من رأسمالها، وعلى شرط أن لا تتخطى قيمة الاستثمار الواحد ١٠ ٪ من نسبة ٣ ٪ المذكورة.

ويسعى مصرف لبنان من خلال ذلك إلى تنشيط قطاع اقتصاد المعرفة وحث المصارف على توظيف جانب من قدراتها المعرفية في دعم الشركات الناشئة من حيث الإرشاد والتدريب، إلى جانب توفير مكاتب مجهزة لانطلاق الأعمال.

ويقضي التعميم بأن يطلّع مصرف لبنان على كل مشروع يتقدم للحصول على تمويل، ويتولى متابعة العملية بشكل دقيق مع المصرف للتأكد من توظيف الاستثمارات في المجالات المنشودة، لضمان السيطرة على العملية برمتها.

ب. برامج كفالات:

شركة «كفالات» هي شركة مساهمة مالية ذات منفعة عامة تعمل على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في لبنان، في أحد القطاعات الاقتصادية التالية: الصناعة، الزراعة، السياحة، الإنتاج الحرفي، التقنيات المتطورة، وذلك بغية الحصول على تمويل مصرفي.

تقوم شركة كفالات بمنح كفالات لقروض مصرفية بناءً على دراسات جدوى وخطط مؤسساتية مقدّمة من طالبي القروض تثبت قابلية النشاط الاقتصادي موضوع طلب القرض للنجاح والاستمرار. لأجل ذلك تقوم الشركة بدراسة طلبات القروض المقدمة بواسطة البنوك العاملة في لبنان لتقرير منح الكفالة أو حجبتها.

وتستفيد القروض المكفولة من قبل شركة كفالات من دعم مالي (تقوم وزارة المال بدفعه لدى إدارة البنك المركزي) يتمثل في تخفيض الفوائد المستحقة عليها.

ومن أبرز برامج كفالات التي تستهدف الشركات الناشئة في مجالات الابتكار هناك برنامجان رئيسيان هما: «كفالات الابتكار» و «كفالات للمبتدئين» نعرضهما فيما يلي بشيء من التفصيل:

اسم البرنامج	كفالات الابتكار	كفالات للمبتدئة والابتكار
تعريف بالبرنامج	برنامج «كفالات الابتكار» هو نتاج شراكة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي ووزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان من أجل تمويل أفكار وأعمال قوامها ابتكارات واختراعات، وهو بتمويل مشترك ما بين الاتحاد الأوروبي وشركة كفالات.	«برنامج كفالات للمبتدئة والابتكار» هو نتاج توقيع اتفاق شراكة بين الاتحاد الأوروبي ورئاسة مجلس الوزراء. يوفر هذا البرنامج التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تطوير ما لديها من اختراعات وأعمال على درجة عالية من الابتكار، إضافةً إلى تمويل شركات ناشئة عادية.
نوع الإستثمار	تمويل أصول ثابتة واحتياجات رأس المال التشغيلي	تمويل أصول ثابتة واحتياجات رأس المال التشغيلي
الحد الأقصى للقرض	٣٠٠ مليون ليرة لبنانية	٦٥٠ مليون ليرة لبنانية
مدة القرض	٥ سنوات كحد أقصى	٧ سنوات كحد أقصى
نسبة الكفالة	٩٠٪	المبتكرة ٩٠٪ الناشئة ٨٥٪
فترة السماح	بين ستة أشهر وسنة واحدة	بين ستة أشهر وسنة واحدة

المصدر: شركة كفالات، <http://kafalat.com.lb>

٢.٢.٣. الصناديق الخاصة

أ. بيريتك (Berytech):

تعدّ لاعباً أساسياً في مجال التمويل بالأسهم والرأسمال المغامر الداعم للمؤسسات الناشئة في لبنان. وهي متخصصة في مجال المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات. وقد أنشأت مؤخراً صندوقاً استثمارياً جديداً في إطار تعميم الوسيط لمصرف لبنان ٣٣١ المشار إليه آنفاً، يهدف للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المبدعة والمبادرة غير المدرجة في البورصة، ولكنها تتمتع بإمكانات نمو كبيرة. ويختص بمعظمها في قطاع تكنولوجيا المعلومات والمحتوى الرقمي.

ب. ومضة (Wamda)

تعمل كمنصة لتمكين رواد الأعمال في دول منطقة المينا (MENA). وتعتمد منهجاً متكاملاً لتوفير الدعم الذي يحتاج إليه رواد الأعمال في بيئة الأعمال الناشئة. ولديها صندوق "ومضة كابيتال" الذي يُعنى بدعم الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة والنهوض بمجال الصناعة ذات المحتوى الرقمي والتكنولوجيا وغيرها من خلال الاستثمار فيها. وقد أطلقت مبادرة "مي مايكرز" - MEMMakers - (أو "الصانعون في الشرق الأوسط")، للتمكين ودعم حركة المشاريع الصناعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتهدف المبادرة من خلال أنشطتها المختلفة إلى تسريع واحتضان بيئة ريادية في المنطقة في مجالات التصنيع المتقدم، والإنترنت، والرعاية الصحية، والتقنية النظيفة، والنفط والغاز، والنقل، إضافة إلى مجالات أخرى.

ج. مؤسسة "شركاء المبادرات في الشرق الأوسط" (Middle East Venture Partners)

وتعتبر من أهم الشركات في مجال تمويل الشركات الناشئة ومساعدة رواد الأعمال. وتُعنى بالاستثمار في جميع القطاعات التي تقدم فرص عمل جديدة. إلا أنها تركز على المنتجات المرتبطة بالتكنولوجيا والاستهلاك على الإنترنت. وقد أنشأت مؤخراً صندوقاً استثمارياً «امباكت فاند ٢» (Impact Fund 2) يمثل كلياً للتعميم الصادر عن مصرف لبنان رقم ٣٣١ حول اقتصاد المعرفة المذكور أعلاه.

٤. تحديات تطوّر الرأسمال المخاطر في لبنان

بالرغم من التطور الحاصل في مجال التمويل بالأسهم وبالأخص عبر الرأسمال المخاطر ما زال هذا القطاع يواجه تحديات عديدة، فضلاً عن كونه في مرحلته المبكرة. ومن أبرز هذه التحديات:

أ. بنية السوق المالية الضعيفة أصلاً في لبنان ، وصعوبة إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة. مما يجعل آليات خروج رأس المال المخاطر (Exist Options) صعبة للغاية. وهذا الأمر يُشكل عائقاً أمام الممولين بالرأسمال المخاطر ويجعلهم يعزفون عن التمويل (MENA Private Equity Association, 3rd Venture Capital in the Middle East & North Africa Report, 2013).

ب. افتقار النظام الضريبي إلى الحوافز الضريبية لتشجيع كبار الممولين على الاستثمار في مشروعات رأسمال المخاطر الناشئة.

ج. افتقار لبنان إلى نظام أكاديمي متطور في مجال الأبحاث والعلوم بوصفها الدعامة الأساسية للابتكار والإبداع الذي يعتبر عاملاً جاذباً للرأسمال المخاطر العالمي (MENA Private Equity Association, 3rd Venture Capital in the Middle East & North Africa Report, 2013).

د. إجراءات الإفلاس: تُعتبر الأطر القانونية التي ترعى حالات الإعسار في لبنان قديمة جداً ولا تستجيب للمعايير الدولية، مما يجعل الممولين يمتنعون عن تمويل الشركات بالرأسمال المخاطر

(OECD/The European Commission/ETF, 2014). فالأطر القانونية التي تعمل بشكل جيد لتسوية حالات الإعسار تُعدّ عنصراً هاماً في تخصيص الموارد بكفاءة في الاقتصاد، من خلال تحفيز إعادة تنظيم الشركات القابلة للحياة التي تواجه ضائقة مالية وتصفية غير القادرة على الاستمرار بتكلفة منخفضة. وبالتالي فهذه القوانين ضرورية لضمان مصالح الأطراف في الأعمال الريادية الناشئة (الدائنين، المالكين، المدراء، الموظفين، العملاء، الموردين) وبما يشجعهم على الاستمرار في المشاريع القائمة والدخول في مشاريع جديدة وتحمل المخاطر في المستقبل.

و. الحماية غير الفعالة للملكية الفكرية في لبنان. ففي تقريره السنوي «Special 301» لعام ٢٠١٥ حول وضع حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وتطبيق القوانين المتعلقة بها في العالم، أبقى الممثل التجاري للولايات المتحدة USTR لبنان على لائحة المراقبة (Watch List) مع ٢٦ بلداً آخرًا في العالم. وذلك نظراً للحماية غير المناسبة وغير الفعالة لحقوق الملكية الفكرية، الى جانب المشكلات الكبيرة المتعلقة بحقوق التأليف والنشر في البلد (Froman, 2015). ويُشكل هذا الأمر عائقاً أمام تطور التمويل بالأسهم المخاطر، وخاصة في مجال التكنولوجيا التي تحتاج إلى حماية كبيرة في مجال الملكية الفكرية.

ز. نمط تفكير رواد الأعمال اللبنانيين الذي يرفض التخلي عن جزء من الإدارة في الشركة لصالح شركاء جدد في الأسهم المخاطر. وهو ما يتجسد في طغيان الطابع العائلي والفردي على الشركات العاملة في لبنان إجمالاً، مما يشكل عائقاً فعلياً أمام استدامة هذه الشركات (MOET, 2014).

ح. فجوات مهارات رواد الأعمال: ففي استطلاع أجرته "مختبرات ومضة للأبحاث" بالتعاون مع "أندفور"، يتبين وجود عدة أسباب تعيق التمويل بالأسهم في المشاريع الريادية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط. بما فيها لبنان، منها أن ٥٦٪ من الممولين يعزّون سبب عزوفهم عن تمويل هذه المشاريع إلى افتقار رواد الأعمال للتخطيط الاستراتيجي. فيما أشار ٤٤٪ من الممولين إلى افتقار رواد الأعمال للمعرفة المالية، بينما يجد الثلث تقريباً أن هؤلاء يفتقرون إلى مهارات تطوير الأعمال (WAMDA RESEARCH LAB, 2014). وتعود أسباب ذلك إلى ضعف التعليم في مجال ريادة الأعمال (جميع أشكال التعليم والتدريب، الرسمي وغير الرسمي التي تُسهم في تعزيز روح المبادرة مع أو بدون هدف تجاري). ففي تقرير عن "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" حول "مؤشر السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الشرق الأوسط" حصل لبنان على معدل أقل من المتوسط الإجمالي لهذه الدول في مجال التعليم الخاص بريادة الأعمال. ومع أنه سجل معدلاً مقبولاً نسبياً في مجال محور الأمية المالية إلا أنه لا يزال بحاجة إلى دعم أكبر من الحكومة من أجل تعزيز هذه المعرفة (OECD/The European Commission/ETF, 2014). كذلك يرى ٢٩٪ من الممولين أن رواد الأعمال يفتقرون إلى القدرة على التعبير عن أفكارهم بشكل فعال، بينما ترى نفس النسبة من رواد الأعمال تقريباً أن المستثمرين (الممولين) لم يقدّموا لهم قيمة إضافية أكثر من النقد السلبي (WAMDA RESEARCH LAB, 2014).

الفصل الخامس

مؤشرات والإحصاءات

إحصاءات الدين العام في لبنان:

الفصل الثاني من العام ٢٠١٥

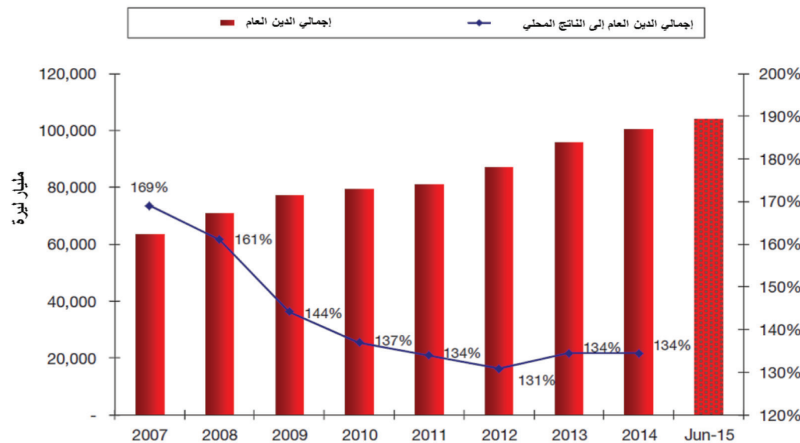
بلغ الدين العام الإجمالي في نهاية الفصل الثاني من العام ٢٠١٥ حوالي ١٠٤,٠٥٣ مليار ليرة لبنانية (أي ما يعادل ٦٩,٠٢ مليار دولار أميركي)، بزيادة قدرها ٣,٦٨ ٪ عن نهاية عام ٢٠١٤، و سنوياً بارتفاع قدره ٥ ٪ بالمقارنة مع ٦٥,٧ مليار دولار في آخر حزيران من العام الماضي. أما صافي الدين العام^(٧) فقد بلغ ٨٩,٦٣٧ مليار ليرة (أي ما يعادل ٥٩,٤٦ مليار دولار أميركي)، بزيادة نسبتها ٣,٧٥ ٪ بالمقارنة مع نهاية العام ٢٠١٤.

ويشكل الدين بالعملة المحلية ٦١,٣ ٪ من مجمل الدين العام حتى نهاية حزيران ٢٠١٥ مقابل ٦٠,٢ ٪ في حزيران الفائت ٢٠١٤، في حين بلغت نسبة الدين المقوم بالعملة الأجنبية ٣٨,٧ ٪، بالمقارنة مع ٣٩,٨ ٪ في حزيران الفائت ٢٠١٤.

وقد بلغت حصة المصارف التجارية من مجمل الدين العام بالعملة المحلية ٤٢,٨ ٪ في نهاية حزيران ٢٠١٥، مقارنة مع ٥٢,٨ ٪ في حزيران ٢٠١٤، تليها حصة مصرف لبنان ٣٤,٩ ٪، مقابل ٢٩,٩ ٪. نهاية حزيران ٢٠١٤، في حين بلغت حصة المؤسسات العامة والمؤسسات المالية والجمهور مجتمعةً ١٦,٩ ٪ من الدين الداخلي، مقارنة مع ١٧,٤ ٪ نهاية حزيران ٢٠١٤.

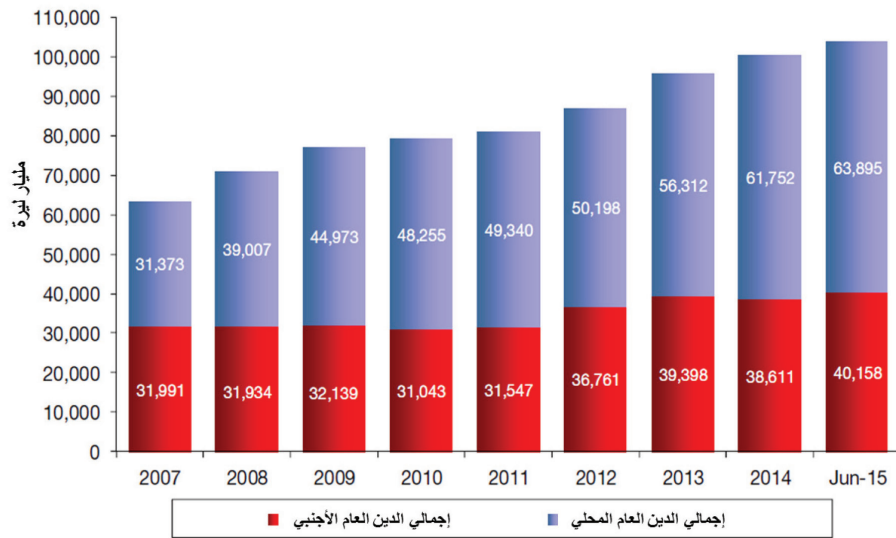
وتمثل الرسوم البيانية رقم (٩) و (١٠) و (١١) التالية، فضلاً عن الجدول رقم (٧)، والمأخوذة جميعها من إحصاءات وزارة المالية لعام ٢٠١٥، تطور الدين العام ونسبته إلى الناتج ومكوناته خلال الفترة من العام ٢٠٠٧ وحتى حزيران ٢٠١٥:

رسم بياني رقم ٩: تطور إجمالي الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي (٪)

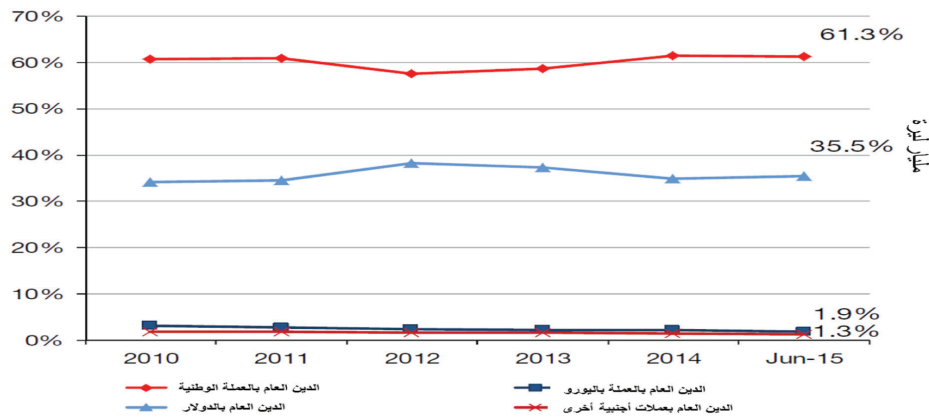


٧- الدين العام الإجمالي - ودائع القطاع العام = الدين العام الصافي

رسم بياني رقم ١٠ : تطور الدين العام الإجمالي المحلي والأجنبي



رسم بياني رقم ١١ : تطور نسبة الدين بالعملة المحلية والعملات الأجنبية



جدول ٧ : تطور بنية الدين العام الاجمالي في لبنان

مليار ليرة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	حزيران ٢٠١٥
إجمالي الدين العام (أ+ب)	٧٩,٢٩٨	٨٠,٨٨٧	٨٦,٩٥٩	٩٥,٦٦٩	١٠٠,٣٦٣	١٠٤,٠٥٣
أ. الدين العام بالعملة المحلية	٤٨,٢٥٥	٤٩,٣٤٠	٥٠,١٩٨	٥٦,٣٠٣	٦١,٧٥٢	٦٣,٨٩٥
١. المصرف المركزي	١٣,١٣٠	١٦,٣٧٤	١٥,٠٤٩	١٧,١٧١	١٩,٨٥٥	٢٢,٢٩٤
٢. البنوك التجارية	٢٧,٢١٤	٢٥,١٧٧	٢٧,٢٦٧	٢٩,٨٩٦	٣١,٦٤٨	٣٠,٧٩٤
٣. ديون محلية أخرى	٧,٩١١	٧,٧٨٩	٧,٨٨٢	٩,٢٣٦	١٠,٤٢٩	١٠,٨٠٧
× الفائدة المستحقة على الدين بالعملة المحلية	٨٦٧	٧٨٨	٧٨٩	٨٧٧	١,٠٢٩	١,٠٢٥
ب- الدين العام بالعملة الأجنبية	٣١,٠٤٣	٣١,٥٤٧	٣٦,٧٦١	٣٩,٣٦٦	٣٨,٦١١	٤٠,١٥٨
٤. اليوروبوندرز	٢٦,٧٣٨	٢٧,٤٩٠	٣٢,٧٨٩	٣٥,٥٣٣	٣٤,٨٥٠	٣٦,٧٤٤
× الفائدة المستحقة على اليوروبوندرز	٤٨٣	٤٠٧	٤٠٠	٤٤٤	٤٢٥	٤٨٩
٥. القروض	٤,٢٣١	٣,٩٧٧	٣,٨٦٠	٣,٦٩٧	٣,٦٤٠	٣,٣٢٤
٦. ديون أخرى debt Other	٧٤	٨٠	١١٢	١٣٦	١٢١	٩٠
ودائع القطاع العام	١١,٤١٩	١٠,٩٨٤	١٢,٩١٦	١٥,٣٩٧	١٣,٩٦٥	١٤,٤١٦
الدين العام الصافي ×	٦٧,٨٧٩	٦٩,٩٠٣	٧٤,٠٤٣	٨٠,٧٢٧	٨٦,٣٩٨	٨٩,٦٣٧

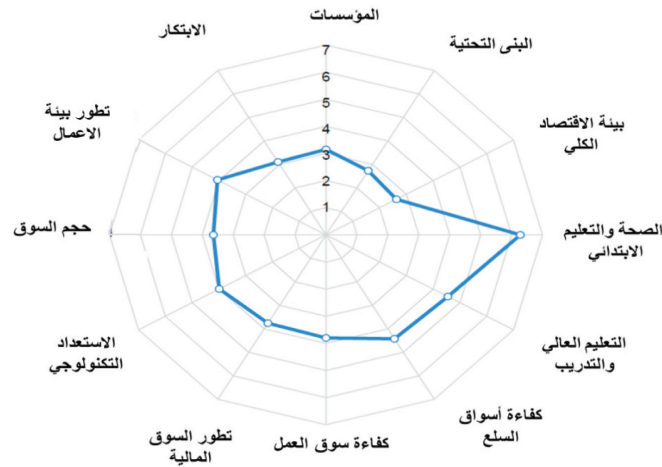
الاقتصاد اللبناني في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥-٢٠١٦

أظهر «تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥-٢٠١٦» الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» حلول لبنان في المركز الـ ١٠١ وراء النيبال وأمام جمهورية قيرغيزستان من بين ١٤٠ دولة. وقد حصل لبنان على ٣,٨٤ نقطة من أصل ٧ نقاط.

ويستند التصنيف إلى عوامل تقويم متنوعة، منها الأوضاع السياسية والأمنية، تطور الوضع الاقتصادي، المالية العامة، البنى التحتية، الشفافية والفساد والهدر، الإصلاحات المتخذة لتحسين أوضاع البلد المعني، التعليم، إلى جانب الأخطار المحيطة. ونظراً لعدم الاستقرار السياسي، وبما أن كل التوقعات المتعلقة بأوضاع المالية العامة والموازنة العامة والقطاعات الإنتاجية تبدو سلبية، إلى جانب ارتفاع الدين العام وتكاليف الإنتاج وغياب الشفافية وتمادي الفساد، فمن المستبعد أن يتحسن موقع لبنان نحو مراتب أعلى في السنة المقبلة، خصوصاً مع تعاظم الأخطار والأزمات السياسية والإقليمية.

وعلى صعيد آخر، احتل لبنان المركز ١٢٧ من بين ١٤٠ بلداً في ما يتعلق بالثقة بالسياسيين. كما نال المرتبة عينها في ما يرتبط بالدفع غير المنتظم ومؤشر الرشى. أما في مجال نوعية البنية التحتية فقد حل في المركز ١٣٨ وتراجع الى المركز ١٣٩ في ما يتعلق بالتبذير في الإنفاق الحكومي. فيما شغل المرتبة الـ ٧١ بالنسبة لمؤشر «معززات الكفاية»، وحصل على المرتبة الـ ٥٨ في مجال التعليم العالي والتدريب، والمرتبة الـ ٥٦ في مجال كفاية أسواق السلع، والمرتبة ٣٠ عالمياً في مجال الصحة والتعليم الابتدائي. وهذه الأوضاع يمكن تجسيدها من خلال الرسم العنكبوتي البياني رقم ١٢ والجدول رقم (٨) أدناه:

رسم بياني رقم ١٢ : نتائج المؤشرات الفرعية لتقرير التنافسية العالمية لبنان ٢٠١٥-٢٠١٦



جدول ١ : قيمة المؤشرات الفرعية لتقرير التنافسية العالمية ومرتبة لبنان العالمية لكل مؤشر ٢٠١٥-٢٠١٦

المؤشر	المعدل من ١ (الأسوأ) إلى ٧ (الافضل)	المرتبة العالمية من أصل ١٤٠ دولة
المؤسسات	٣,٢	١٢٨
البنى التحتية	٢,٧	١١٦
بيئة الاقتصاد الكلي	٢,٦	١٣٩
الصحة والتعليم الابتدائي	٦,٣	٣٠
التعليم العالي والتدريب	٤,٥	٥٨
كفاءة أسواق السلع	٤,٤	٥٦
كفاءة سوق العمل	٣,٨	١٠٩
تطور السوق المالية	٣,٨	٧٨
الاستعداد التكنولوجي	٤	٦٦
حجم السوق	٣,٦	٧٧
تطور بيئة الاعمال	٤,١	٦١
الابتكار	٣,١	٩٥

المصدر : (World Economic Forum & Schwab، 2015)

المراجع

- ١- هيئة النفط والبتروول لبنان
- ٢- قانون الموارد البترولوية في المياه الببوية رقم ١٣٢
- ٣- مسودة اتفاقية الانتاج والاستكشاف
- ٤- <http://kafalat.com.lb/>
- 5- Froman, M. (2015). 2015 Special 301 Report. United States Trade Representative.
- 6- Ács , Z., Szerb , L., & Autio, E. (2014). Global Entrepreneurship and Development Index 2015. Washington, D.C., USA: The Global Entrepreneurship and Development Institute.
- 7- Alvord, S., Brown, L., & Letts, C. (2004). Social entrepreneurship and societal transformation. Journal of Applied Behavioural Science, 40(3), 260282-.
- 8- Bagnoli, L., & Megali, C. (2011). Measuring Performance in Social Enterprises. Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 40(1), 149165-.
- 9- Collins, J., & Porras, J. (1996). Building Your Company's Vision. Harvard Business Review.
- 10- Dees, J., & Anderson, B. (2003). For-Profit Social Ventures. Social Entrepreneurship. The International Journal of Entrepreneurship Education (IJEE), Volume 2.
- 11- Schiffbauer, M., Sy, A., Hussain, S., Sahnoun, H., & Keefer, P. (2015). Jobs or Privileges: Unleashing the Employment Potential of the Middle East and North Africa. World Bank.
- 12- ELARD, & Tebodin Consultancy Envirotech. (2005). Cost Recovery for Solid Waste Management in Lebanon.
- 13- Elkington, J., & Hartigan, P. (2008). The power of unreasonable people: how social entrepreneurs create markets that change the world. Harvard Business Press.
- 14- Endeavor Insight . (2012). HOW TO IMPROVE ACCESS TO FINANCE IN LEBANON.
- 15- IDAL. (2013). Information Technology Fact Book.
- 16- IDAL. (2015). INFORMATION TECHNOLOGY FACT BOOK 2015.
- 17- Jamali, D., & Kreidie, L. (2014). Chapter 9 : Social Entrepreneurship in the Arab World: Lessons from Lebanon. In Emerging Research Directions in Social Entrepreneurship (pp. 143161-). Springer Netherlands.
- 18- Lasprogata, G., & Cotten, M. (2003). Contemplating enterprise: the business and legal challenges of social entrepreneurship. American Business Law Journal, 41(1), 67113-.
- 19- Lois Stevenson, Yousef Daoud, Tareq Sadeq, و Alaa Tartir. (2010). Global

Entrepreneurship Monitor:GEM-MENA Regional Report 2009 (Middle East and North Africa). International Development Research Centre.

20- MENA Private Equity Association. (2013). 3rd Venture Capital in the Middle East & North Africa Report.

21- MENA Private Equity Association. (2014). 4th Venture Capital in the Middle East & North Africa Report :2013 Year in Review.

22- Ministry of Finance. (2015). DEBT AND DEBT MARKETS :A Quarterly Bulletin of the Ministry of Finance Q22015-.

23-MOET. (2014). Lebanon SME Strategy a Roadmap to 2020.

24- OECD/The European Commission/ETF. (2014). SME Policy Index: The Mediterranean Middle East and North Africa 2014: Implementation of the Small Business Act for Europe. OECD Publishing.

25- S. Bacq, C. Hartog, و B. Hoogendoorn. (2013). A quantitative comparison of social and commercial entrepreneurship: Toward a more nuanced understanding of social entrepreneurship organizations in context. Journal of Social Entrepreneurship, 4(1), 4068-.

26- Sharir, M., & Lerner, M. (2006). Gauging the success of social ventures initiated by individual social entrepreneurs. Journal of World Business, 41(1), 620-.

27- SWEEPNET. (2012). The Solid Waste Management Situation in Mashreq and Magreb Countries: Update on the Challenges and Opportunities.

28- SWEEPNET. (2014). Country Report on the Solid Waste Management in Lebanon.

29- WAMDA RESEARCH LAB. (2014). ENHANCING ACCESS: Assessing the funding landscape for MENA's startups.

30- WIPO. (2013). Study on the Economic Contribution of the Software Industry in Lebanon.

31- World Economic Forum, & Klaus Schwab. (2015). The Global Competitiveness Report 20152016-.

current arrangements concerning the petroleum issue, trying to assess the upstream petroleum fiscal regime that Lebanon has opted as a choice, and the ways that must be followed to improve the existing system in order to ensure the maximum potential cota for Lebanon.

While Chapter Two display an overview of the existing solid waste management practices in Lebanon, as well as setting out policy direction for an effective solid waste management program in the country,

Then Chapter Three unveiled five case studies that have been examined, by assessing the strengths and weaknesses of these enterprises in context of the proposed success factors of social ventures,

Moving to Chapter Four we find more information about the emerging high-tech ventures in Lebanon, comparing to the countries in the MENA region. Local financing resources for these startups, its volumes, and challenges is the core subject of this chapter,

Finally, statistics about the Lebanese public debt until mid year 2015, and the results of the Global Competitiveness Report 20152016- assessing Lebanese economy, is concluded in Chapter Five.

Introduction

Lebanon is expected to become a commodity producer over the next decade, which implies that Lebanon's economy and institutions are in urgent need to manage sufficiently challenges and opportunities that such a change will bring about, by reformulating the fiscal framework, within another regulations, taking into account the potential financial flow of the oil resources. Setting an appropriate effective petroleum fiscal regime considered as an important prerequisite for the design of such a framework. The government has already decided on the structure of the regime and the main fiscal terms, but the desired fiscal regime has not been finalized yet due to many political issues, especially the growing criticisms and doubts about Lebanon's choice of upstream petroleum fiscal terms.

Moreover, Lebanon has been witnessing a drastic national crisis in managing its solid wastes, where no suitable facilities is available for treatment and disposal of the increasing amount of SW generated daily in Beirut and Mount Lebanon. So the need for urgent action leads the concerns of public and officials in order to find the appropriate solution for this aggravation issue, of which the implementing of strategies on the grounds of ISWM principles, as well as effective implementation of waste management schemes in Greater Beirut and the rest of the country.

On the other hand, social entrepreneurship concept is a new and interesting phenomenon that has emerged recently in Lebanon. It turns to be a new area in the entrepreneurship research. Social entrepreneurship generally defined as an entrepreneurial activity with an embedded social purpose, while social entrepreneur known as an individual with innovative solutions to society's most pressing social problems.

Meanwhile, high-tech startups projects become a major pillar in the new economic policy agenda of the Central Bank of Lebanon (BDL). In August 2013, BDL issued circular 331 that authorized commercial banks operating in Lebanon to invest up to 3 % of their private funds in the capital of startup firms involved in the knowledge economy. This new policy it would motivate the commercial banks to invest in technology startups projects, incubators, accelerators and venture capital firms.

And in the context of pursuing the development issues in the country, as its main intention, The fourteenth volume of the Development Report approaches the above subjects in a certain order, that Chapter One of this report follows the main

4. Major Constraints in the Progress of Venture Capital in Lebanon	52
Chapter five: Indices & Statistics	55
- Public Debt Statistics in Lebanon: The Second Quarter of 2015 Report.....	57
- Lebanese Economy in the Context of Global Competitiveness Report 2015 - 60 20 16-	59
References	61

Table of contents

Introduction	9
Chapter one: Assessment of Lebanese Upstream Petroleum Financial Regime	11
1. History of the petroleum industry in Lebanon	13
2. Financial Aspects of the Offshore Petroleum Resources Law- 132	14
3. Timeline of major governmental actions regarding Petroleum Industry	15
4. Types of Petroleum contracts Agreement, and choosing the most appropriate option for Lebanon	16
4.1 Concessionary Contracts	16
4.2 Production Sharing Contracts	17
4.3 Choosing the most appropriate option for Lebanon	17
Chapter two: Municipal Solid Waste Management in Lebanon	21
1. Introduction	23
2. Overview of the Solid Waste Management in Lebanon	24
3. National Policies and Plans of Actions for Solid Waste Management	27
4. Legislative framework	29
5. International treaties	30
6. Options Recommended for Lebanon to fix the Municipal Solid Waste Crisis	30
First: Restore the Role of State Institutions to Manage Municipal Solid Waste	30
Second: Developing Legal and institutional Framework	31
Thirdly. Financial aspects of Solid Waste Management	32
Fourthly : Social, Economic and technical Aspects	33
Chapter three: Social Entrepreneurship in the Arab world: The Experiences of Lebanese Social Ventures	35
1. The Concept of Social Entrepreneurship	37
2. Key success factors of Social Ventures	37
3. The Lebanese Social Ventures Sample	39
4. Evaluating the Success of Lebanese Social Venture	41
Chapter four: Financing Emerging Companies in the Software Industry in Lebanon: An Overview of the Importance of Venture Capital	43
1. Entrepreneurship in Lebanon	45
2. Software Industry in Lebanon	46
3. Development of Venture Capital Financing in Lebanon	48



The Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with the fields of research and information

The Development report:

Monitors, summarizes and translates the most important Lebanon-related development projects, researches and studies issued by the international research centers, and private and public institutions.

Prepared by:

The directorate of developmental studies

Issued by:

The Consultative Center for Studies and Documentation

Date of publication:

December 2015

Volume: Fourteen

First edition

All rights reserved for the center

Bir Hassan- Al Assad Highway- Behind the Fantasy World-
Above Sbeity Pharmacy-Al Inmaa Group Building- 1st floor

Land phone: 01 /836610

Fax: 01 /836611

Cell phone: 03 /833438

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/ 47

E-mail:

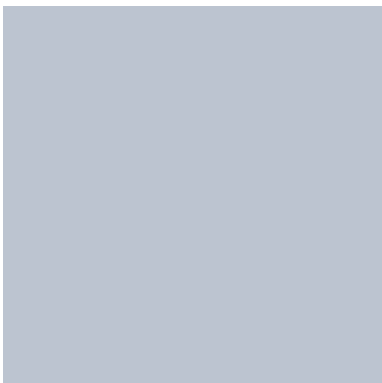
dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

The Development Report

February 2015

Volume Thirteen



The Development Report

